



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع : ...../2022

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

لتخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

## مذكرة بعنوان:

# العلاقة بين نسب السيولة ومعدلات الإقراض في السوق النقدي في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (2008-2021)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذ:

- د. حمزة رملي

إعداد الطلبة:

- مروة دعاس

- أمينة أعزيز

## لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	ياسمينه إبراهيم سالم
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	حمزة رملي
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	حليمة بوسيكي

السنة الجامعية 2021/2022





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله  
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية والتجارية



المرجع : ...../2022

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

الفرع: علوم اقتصادية

التخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

## مذكرة بعنوان:

# العلاقة بين نسب السيولة ومعدلات الإقراض في السوق النقدي في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة (2008-2021)

مذكرة محملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذ:

- د. حمزة رملي

إعداد الطلبة:

- مروة دعاس

- أمينة أعزيز

## لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	ياسمينه إبراهيم سالم
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	حمزة رملي
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	حليمة بوسبيكي

السنة الجامعية 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ "

صدق الله العظيم

الآية 88 من سورة هود

## شكر وعرفان

باسمك اللهم نستعين على أمور الدنيا والدين وبك أمانا وعليك توكلنا وإليك المصير  
والصلاة والسلام على من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، نبي الرحمة ونور العالمين  
سيدنا "محمد صلى الله عليه وسلم"

هي كلمة أبيت إلا الحضور، هي كلمة شكر وتقدير لله - عز وجل - فالحمد لله العليّ القدير

على نعمه الظاهرة والباطنة، الحمد لله الذي وفقنا على إتمام هذا

وأتمنى أن يكون هذا العمل في أحسن الأحوال علمياً نافعا لكل من مطلع عليه.

وفاءً لأهل الوفاء، واعترافاً بالفضل وتقديراً للجميل ونحن ننتهي من هذا العمل

لا يسعنا إلا أن نقدم بالشكر إلى العائلتين الكريمتين..

الذي كان لهم الفضل في إنجاز هذا العمل المتواضع إخواني وجميع العائلة.

وسيراً على خطى الشاعر الذي قال:

قوله للمعلم وفيه التبرجيل \*\*\* في عاد المعلم أن يكون رسولا

إلى كل من علمنا حرفاً، أو أسدى إلينا معروفاً، وأخذنا بالفضل الأستاذة المشرفة

**" حمزة رملي "**

حفظها الله - والتي تقبلتنا بصدور رحبة طيلة عملنا، ولم تهذل علينا بالنصح

وتخصيصها لجزء من وقتها لمتابعة هذا العمل والمشورة والتوجيهات المجيدة

إلى الأستاذين المناقبين .....على تأطير هذا العمل المتواضع.

كما أشكر كافة الأشخاص الذين ساعدونا في هذا العمل ولو بكلمة طيبة،

سواء من قريب أو من بعيد

# الإهداء

كهو جميل أن يقطفه المرء ثمرة جوده ونجاحه  
والأجمل أن يمدي هذه الثمرة  
إلى أغلى الناس في الوجود  
إلى من كان دعائها سر نجاحي  
إلى أغلى الأوبة

"أمي"

الغالية أطال الله في عمرها  
إلى من كلله بالصبر والوفار إلى

"أبي"

العزير أطال الله في عمره  
إلى من أعتز وأفتخر بهم إخوتي الاعزاء

"نوفل \*\*\*\* فبعل"

إلى صديقاتي "سعاد، مريم، روميسة"



# الإهداء

إلى حبة الله على خلقه وسراجه في أرضه  
إلى سليل الأخيار ونور الأنوار وزين الأبرار  
إلى قائم ال محمد عليه الصلاة والسلام

إلى ملاكي في الحياة من في الفؤاد مرسأها والقلب لا يسلمها والنفس تهواها والجنة تحب قدمها  
إلى أمي

إلى بؤرة النور من كلاله الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون إنتظار وأجمل اسمه بكل افتخار.  
إلى أبي

إلى ثمرات أمي وأبي محبتنا أنتم سدي وحزام ظهري  
إلى أخواتي (أمين ، وائل ، سعيد، إباد)

إلى القريبين من القلب والداحمين لي في السراء والضراء  
إلى من كانوا في سنوات الجفاف سحبا ممطرة.

إلى أصدقائي كل أقاربي

إلى من ألى لنا كل جهد في المتابعة والاشراف والتوجيه واسداء النصع والارشاد  
إلى استاذي المحترم حمزة رملي .



### ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة التي تجمع كل من نسب السيولة ومعدلات الإقراض في السوق النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2021، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص وتفسير النتائج المتوصل إليها.

ومن خلال الدراسة وبالإعتماد على معامل الارتباط ومعدلات النمو للمتغيرين، توصلنا إلى وجود علاقة عكسية بين نسب السيولة ومعدلات الإقراض في السوق النقدي الجزائري.

**الكلمات المفتاحية:** نسب السيولة، معدلات الإقراض، السوق النقدي، معدل النمو، معدل الارتباط.

### ABSTRACT:

This study aims to explore the relationship that brings together both liquidity ratios and lending rates in Algeria's cash market from 2008 to 2021 by drawing on the analytical descriptive approach to diagnosis and interpretation of the results reached.

Through the study and by relying on the study and by relying on the coefficient of correlation and growth rates of variables, we have found a strong inverse relationship between liquidity ratios and monetary market lending rates in Algeria.

**Keywords:** Liquidity ratios, lending rates, cash market, growth rate, correlation rate.

# فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
I	شكر وعرفان
II-III	الإهداء
IV	ملخص
V-VIII	فهرس المحتويات
XI-X	قائمة الجداول
XI-XII	قائمة الأشكال
أ - ج	المقدمة
33-1	الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة
02	تمهيد
14-3	I. الإطار النظري للسوق النقدي
03	1.I. عموميات حول التمويل
07	2.I. مفهوم وأدوات السوق النقدي
11	3.I. شروط قيام السوق النقدي ووضعيته في الجزائر
21-15	II. محددات السيولة في السوق النقدي
15	1.II. مفهوم السيولة وأهميتها
16	2. II. العوامل المؤثرة على السيولة
18	3. II. نسب ومؤشرات السيولة:
29-22	III. عموميات حول القروض البنكية
22	1.III. مفهوم القروض وأهميته
23	2.III. أنواع القروض وتقنيات منحها
29	3.III. العلاقة بين نسبة السيولة ومعدلات الإقراض
32-30	IV. الدراسات السابقة
30	1.IV. إستعراض الدراسات السابقة

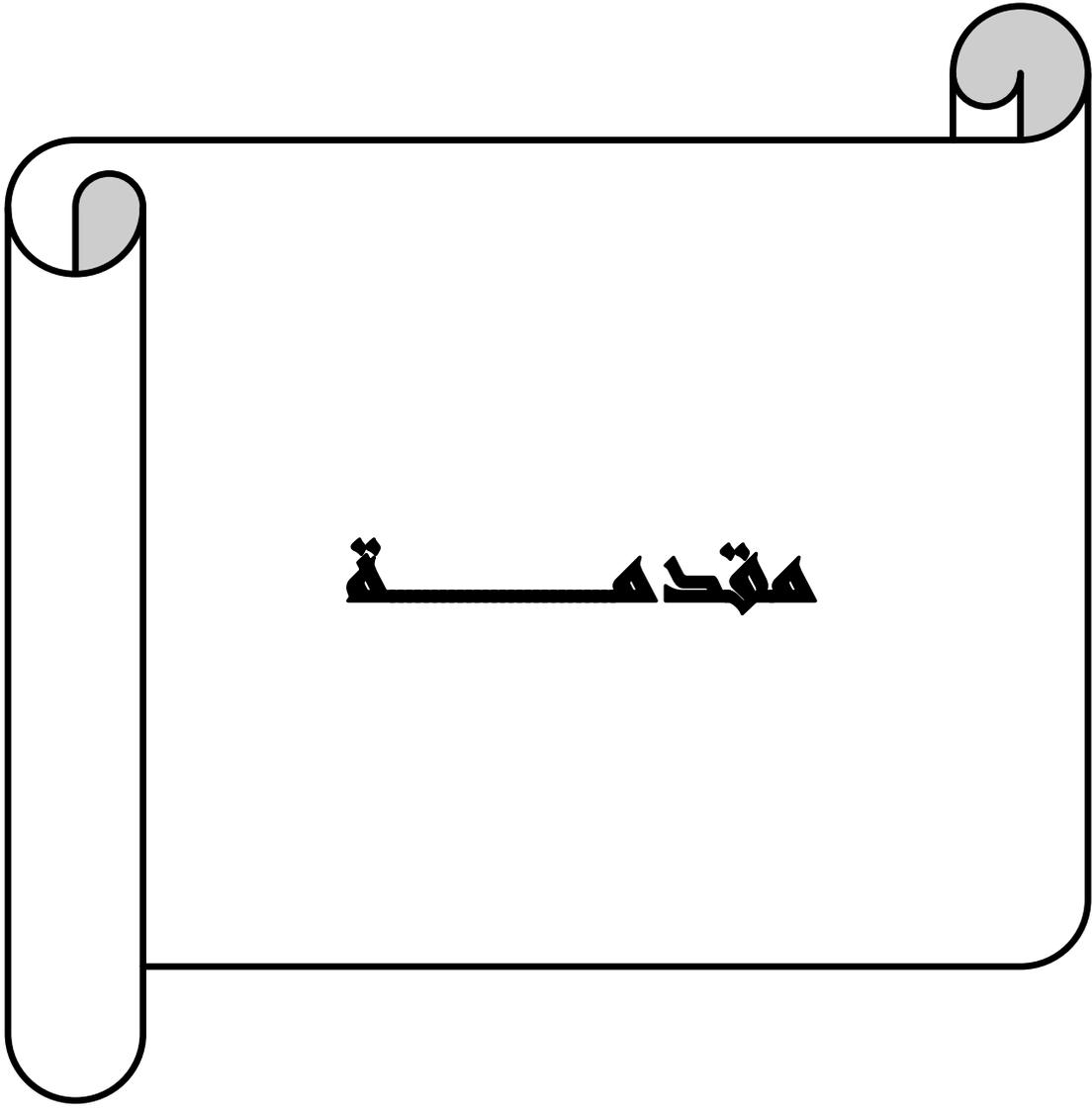
32	2.IV. بيان الاستفادة من الدراسات السابقة
32	3.IV. إختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
33	خلاصة الفصل
50-34	الفصل الثاني: تقييم نسب السيولة ومعدلات الإقراض خلال الفترة 2008-2021
35	تمهيد
37-36	I. منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة
36	1.I. مجتمع وعينة الدراسة
36	2.I. نموذج الدراسة
37	3.I. أدوات الدراسة
47-38	II. عرض و تحليل النتائج
38	1.II. تحليل بيانات السيولة
40	2.II. تحليل بيانات الإقراض
44	3.II. تحليل العلاقة بين المتغيرين
49-48	III. مناقشة الفرضيات على ضوء النتائج
50	خلاصة الفصل
53-51	خاتمة
56-54	قائمة المراجع

# فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	نتائج السيولة المعتمدة في الدراسة	38
02	توزيع نسب القروض الموجهة للاقتصاد الوطني حسب القطاع	40
03	نسب توزيع القروض الموجهة للاقتصاد الوطني حسب فترات النضج	42
04	نسب السيولة ومعدلات القروض ومعدلات النمو	44
05	معامل الارتباط خلال الفترة 2008-2020	46
06	معامل الارتباط للقطاع العام	47
07	معامل الارتباط للقطاع الخاص	47

# فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
05	مصادر خارجية للتمويل	01
09	أدوات سوق النقد	02
28	الخطوات التي تتبع في منح القرض	03
36	العلاقة بين متغيرات الدراسة	04
39	السيولة المصرفية خلال الفترة الممتدة 2008- جوان 2021	05
41	توزيع القروض الموجهة للإقتصاد الوطني حسب القطاع	06
43	توزيع نسب القروض الموجهة للإقتصاد الوطني حسب فترات النضج	07
45	نسب السيولة ومعدلات القروض	08



يعد التمويل ركيزة أساسية تشغل حيزاً كبيراً في قضية التنمية الاقتصادية في العالم، نظراً للدور الذي يلعبه منذ نهاية القرن الماضي، باعتباره رانداً للتنمية المستدامة، إذ أن عنصر التمويل ساعد كثيراً على توسيع المشاريع الاستثمارية لتحقيق التنمية مما أدى ذلك إلى قيام العديد من الدول للانتقال باقتصاديات من اقتصاد المديونية إلى اقتصاد السوق، وفي مقدمة هذه الدول الجزائر لتخلق هذه الأخيرة ضمن قانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد والائتمان بما يعرف بالسوق النقدي، الذي يعمل على تأمين السيولة للنظام البنكي. تعد السيولة من أهم العناصر التي تسعى البنوك لتحقيقها والمحافظة عليها والتي تمكنها من أداء وظائفها المختلفة مما يكسبها خاصية التنافس التي تتجلى في جذب أكبر ما يمكن من العملاء من خلال عملية منح القروض لما تكتسبه من دور فعال في سد الحاجيات التمويلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومما سبق ذكره يتسنى لنا طرح التساؤل التالي:

- فيما تكمن العلاقة بين نسب السيولة ومعدلات الإقراض في السوق النقدي الجزائري؟

للإجابة على التساؤل ارتأينا إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يتم إدارة السيولة، وما العوامل المؤثرة عليها؟
- هل تتأثر معدلات القروض بتقلبات أسعار المحروقات؟
- ماهي القطاعات التي يعمل بنك الجزائر على تمويلها؟
- ما مدى تأثير السيولة على القروض؟

### فرضيات الدراسة:

- يتم إدارة السيولة من خلال مجموعة من النسب والتي تتأثر بعدة عوامل؛
- حققت الجزائر معدلات نمو مقبولة في القروض بالرغم من تقلبات أسعار المحروقات؛
- توجه بنك الجزائر إلى تمويل القطاع الخاص على حساب القطاع العام؛
- تجمع كل من نسب السيولة ومعدلات الإقراض علاقة طردية.

### أهداف الدراسة:

- نحاول من خلال هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:
- محاولة الإلمام بالمفاهيم المتعلقة بالسوق النقدي؛
- تسليط الضوء على السوق النقدي الجزائري في ظل تقلبات أسعار البترول؛
- تقييم دور بنك الجزائر في السوق النقدي؛
- دراسة وتحليل الأوضاع النقدية قبل سنة 2014 وبعدها؛
- تحديد نوع القروض الممنوحة من قبل الجزائر؛
- معرفة أهم مؤشرات السيولة في السوق النقدي؛

➤ معرفة مدى ارتباط كل من السيولة والقروض، وإعطاء صورة واضحة عنهما في الجزائر.

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في بيان العلاقة التي تجمع كل من نسب السيولة ومعدلات الإقراض في السوق النقدي خلال الفترة 2008-2021 بالإضافة إلى تسليط الضوء على تقلبات أسعار المحروقات خلال هذه المرحلة ومدى تأثيرها على متغيرات الدراسة وأهم الحلول التي جاء بها بنك الجزائر ومدى فعاليتها للخروج من تلك الأزمة.

### مبررات اختيار الموضوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة أسباب وهي:

➤ الأهمية الكبيرة للموضوع ببعده النظري والتطبيقي؛

➤ طبيعة التخصص الذي ندرسه؛

➤ قابلية الموضوع للبحث.

### حدود الدراسة:

تمثلت الحدود المكانية للدراسة في الجزائر حيث يتناول البحث دراسة العلاقة بين متغيرين أساسيين داخل السوق النقدي الجزائري، أما الحدود الزمنية فقد تمثلت في الفترة الممتدة بين سنة 2008-جوان 2021.

### منهجية الدراسة:

قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة في الفصل الأول، أما الفصل التطبيقي فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي باستخدام الأدوات الإحصائية.

### صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي واجهناها:

➤ عدم توفر البيانات المتعلقة بسنة 2019، 2020، 2021 وذلك لعدم نشر التقارير السنوية لبنك الجزائر بسبب الأوضاع الاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا؛

➤ عدم وجود بعض المعلومات الكافية لحساب نسب المتغيرات؛

➤ شساعة الموضوع وتشعبه إذ لا يمكن الإلمام بكل جوانبه.

### هيكل الدراسة:

قصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والإلتزام بمنهجية البحث العلمي تم تقسيم الدراسة إلى فصلين رئيسيين سبقتها مقدمة وتلتها خاتمة.

تناول الفصل الأول الجوانب النظرية للدراسة بداية من السوق النقدي مفهومه، أدواته، شروط قيامه ووضعيته في الجزائر ثم السيولة والتعريف بأهم مؤشرات وصولها إلى القروض وأنواعها، وأهم مراحل عملية

منح القرض. أما الفصل الثاني فقد تناول الدراسة التطبيقية حيث تم دراسة للمتغيرين وشرح منهجيته والأدوات المستعملة في الدراسة بالإضافة إلى مناقشة الفرضيات وعرض أهم النتائج المتوصل إليها.



# الفصل الأول: التأسيس النظري للدراسة

## تمهيد:

خلال فترة العشرينات من القرن الماضي وبعد ظهور الثورة الصناعية ومع التطور التكنولوجي الذي مَسَّ جميع المجالات الاقتصادية والمالية أدت الحاجة إلى السيولة لتغطية نفقات التوسع الإنتاجي، مما دفع المؤسسات والدول للبحث عن مصادر التمويل الخارجي، فظهرت الأسواق التمويلية أو أسواق القروض التي لعبت ومازالت تلعب دورا هاما في ربط قطاعات الفائض بقطاعات العجز وفي مقدمة هذه الأسواق نجد السوق النقدي الذي شكل حلقة من حلقات النظام المصرفي في أي دولة وانعكاسا لنظمها الاقتصادية والمالية. وفي هذا الفصل سنتناول مفاهيم عامة لكل من السوق النقدي، السيولة، بالإضافة للقروض البنكية وذلك وفق ثلاث مباحث.

I. الإطار النظري للسوق النقدي.

II. محددات السيولة في السوق النقدي.

III. عموميات حول القروض البنكية.

## I. الإطار النظري للسوق النقدي

لعبت الأسواق بمختلف أنواعها دورا كبيرا في دفع عجلة الاقتصاد العالمي، ومن بين هذه الأسواق المالية التي شهدت تطورا هائلا في السنوات الأخيرة في نشاطها السوق النقدي الذي يعد ركيزة أساسية للسوق المالي العالمي، حيث توفر السوق النقدية احتياجات المؤسسات والمستثمرين من الأصول المالية والسيولة النقدية، وقد ذكرنا في هذا المبحث أهم مرتكزات السوق النقدي في العالم بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة.

### 1.1.1. عموميات حول التمويل

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدین الأخيرین تطورا ملحوظا مما جعل هناك تباين بين مفهومه عند الاقتصاديين.

### 1.1.1.1 تعريف التمويل

يعتبر التمويل من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسة وقد اختلفت وجهات نظر الباحثين في إعطاء تعريف للتمويل وفيما يلي أهمها:

- "هو الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الإدارة".<sup>1</sup>

- "هو توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل انفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت، بهدف زيادة الإنتاج والإستهلاك".<sup>2</sup>

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نستخلص تعريف التمويل وهو:

"انتقال الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز لتوظيفها واستخدامها بأفضل طريقة ممكنة".  
ومما سبق يمكن استخلاص أهمية التمويل:

- ✓ تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛
- ✓ يساهم في انجاز المشاريع المعطلة وأخرى جديدة، والذي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني؛
- ✓ المساعدة في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اقتناء أو استبدال المعدات؛
- ✓ يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي؛
- ✓ المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية.

<sup>1</sup> - سمير هربان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015/2014، ص 28.

<sup>2</sup> - هيثم صاحب عصام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 23.

### 2.1.I مصادر التمويل

وهي كل الجهات التي تحصل بموجبها المؤسسة على الأموال سواء عند التأسيس أو عند التوسع ويمكن تقسيم هذه المصادر حسب نوعها إلى نوعين هما: من حيث المصدر ومن حيث تاريخ الاستحقاق.

أ. من حيث المصدر: وهو بدوره ينقسم إلى مصدرين هما:

المصادر الداخلية (التمويل الذاتي)، المصادر الخارجية.

- المصادر الداخلية (الذاتية): وهو من أهم المصادر التمويل، ويعني المقدرة على التمويل دون اللجوء إلى الأطراف الخارجية، ويحسب التمويل الذاتي وفق العلاقة التالية:

**التمويل الذاتي = الأرباح الصافية غير الموزعة + الإهلاكات + المؤنات والإحتياجات**

• **الإهلاكات:** هي عبارة عن مبالغ سنوية تخصصها المؤسسة في حساب خاص بهدف تعويض ما اهتلك من أصول ثابتة، من أجل المحافظة على نفس الطاقة الإنتاجية الحالية.

• **المؤنات ذات الطابع الإحتياطي:** هي مبالغ مالية مخصصة لمواجهة الخسائر أو التكاليف أو النفقات في قيمة الأصول والتي تسمح بإسترجاع القيم المعنوية.

• **الإحتياجات:** تمثل الإحتياجات مبالغ مالية يتم تجنبها من الأرباح المحققة لدعم المركز المالي للمنشأة، أو لمواجهة خسائر محتملة الوقوع.

• **الأرباح المحتجزة:** تمثل أحد المصادر الهامة للتمويل الذاتي التي تلجأ إليه المنشأة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل وتمثل الأرباح المحتجزة الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه على ملاك الشركة أو لم يتم تجنبه كإحتياجات الشركة، وتستخدمه لتمويل عمليات النمو والتوسع في أنشطتها، وأيضا لإجراء أي توزيعات على المساهمين في حال عدم تحقيق أية أرباح، وتعمل الأرباح المحتجزة على دعم وتقوية المركز المالي.<sup>1</sup>

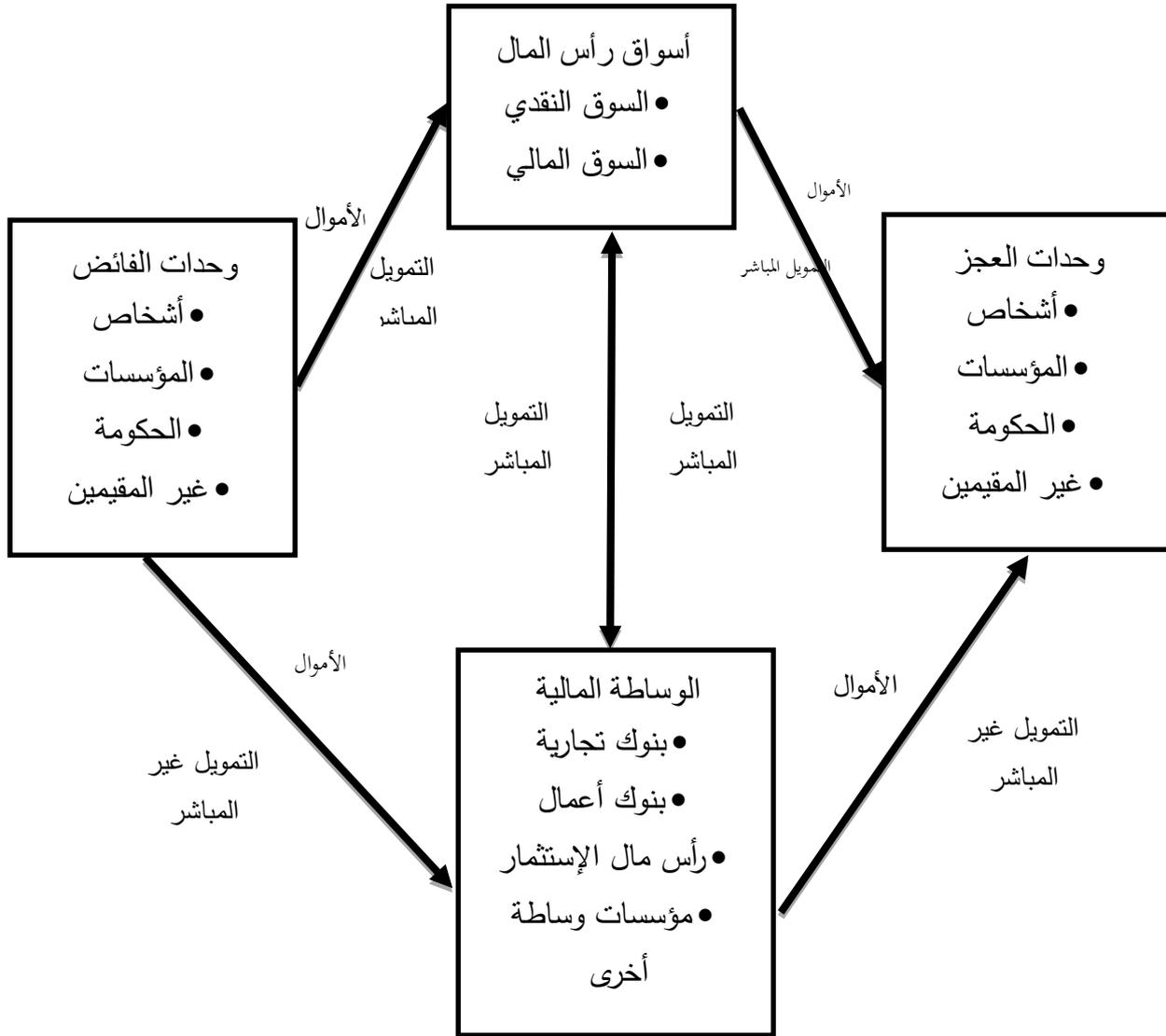
- **المصادر الخارجية:** وهي الأموال المتأتية من الغير أي من خارج المؤسسة وينقسم إلى قسمين هما:

• **التمويل الخارجي المباشر:** وهي العلاقة التعامل بين أصحاب العجز (المقترض) وأصحاب الفائض (المستثمر) بدون تدخل أي وسيط بنكي أو غير بنكي، من خلال إصدار وحدات العجز المالي (أصحاب الشركات) أوراق مالية على شكل أسهم أو سندات والقيام بعرضها إلى وحدات الفائض كشكل من أشكال الإستثمار.

<sup>1</sup> - بقاش ولبد، بن دادة عمر، حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2019، ص ص 56، 57.

- التمويل الخارجي غير مباشر: هو جميع الطرق والأساليب غير مباشرة للحصول على التمويل من خارج الشركة لغاية ما والمتمثلة في الأسواق المالية، البنوك، إلخ، أو يمكن القول بأنه كل المصادر المالية التي تتم عن طريق وسطاء.<sup>1</sup>

الشكل رقم (01): مصادر خارجية للتمويل



المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على ما سبق.

<sup>1</sup> - أنس عبد القادر قاسم وآخرون، الوساطة المالية في التمويل المباشر وغير المباشر ودورها في النظام المالي، مجلة الرشد للتمويل الإسلامي، الرقم 01، العدد 01، يناير، 2021، ص 07.

ب. من حيث تاريخ الإستحقاق:

ويشمل كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية بالإضافة إلى ذلك أنه يعتبر مكملاً للتمويل الداخلي لتغطية وتلبية حاجيات المؤسسة وانقسمت المصادر الخارجية إلى ثلاثة أشكال هي:

- مصادر التمويل طويلة الأجل.
  - مصادر التمويل متوسطة الأجل.
  - مصادر التمويل قصيرة الأجل.
- مصادر التمويل طويلة الأجل:

وتتضمن بدورها عدة مصادر هي:

• **القروض طويلة الأجل:** هي تلك القروض التي تفوق مدتها (07) سبع سنوات بهدف توفير موارد مالية كبيرة لقطاع المؤسسات، يتم استغلالها في تمويل مشروعاتها الاقتصادية الكبيرة وتغطية احتياجاتها المالية الأخرى، ويمنح هذا النوع من القروض من قبل المؤسسات المالية المتخصصة والبنوك لتوظيف الموارد المالية طويلة الأجل، وقد تفرض جملة من الشروط.

▪ **الرفع في رأس المال:** إن رفع رأس المال أو تخفيضه ما هو إلا تحويل للأموال داخل نفس الذمة، وهذا ما إذا كانت الذمة المالية للمؤسسة فردية عن ذمة مالكة، أما في حالة ما إذا كانت المؤسسة عبارة عن شخص معنوي مستقل الذمة المالية عن المساهمين، فهنا تعتبر مساهمة الشريك عن جزء من الأصول عند تصفية المؤسسة.

▪ **التمويل بواسطة البورصة:** يعتبر قرار تمويل المؤسسة بواسطة البورصة قرار مهما يحتاج لكثير من الدراسة والتحليل وهو بمثابة انتقال المؤسسة من حالة رأس المال المغلق بحوزة مجموعة قليلة من المساهمين إلى حالة انفتاح لرأس المال، يمكن أن يشترك في حيازته مجموعة كبيرة من المكنتبين يتمثلون أساساً في العائلات والمستثمرين التأسيسيين والمتعاملين المحكمين مثل الجمعيات ذات الطابع غير الربحي والمؤسسات والبنوك.<sup>1</sup>

- مصادر التمويل متوسط الأجل:

وهو التمويل المستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع المقترض أي أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ، واعتمدت فترة التمويل من سنة إلى 05 سنوات في هذا النوع من التمويل ويتمثل التمويل المتوسط الأجل في:

• **القروض المصرفية متوسطة الأجل:** تلعب البنوك التجارية دوراً كبيراً في التمويل متوسط الأجل، ومن أهم ما يميز القرض المصرفي متوسط الأجل هو أنه يستحق بعد أكثر من سنة، ويتم سداداه على مدى أقساط

<sup>1</sup> - بقاش وليد، بن دادة، مرجع سبق ذكره، ص 58-61.

بصورة منتظمة وعادة ما يكون هذا النوع من القروض مضمون بأصل معين وتكون هذه القروض موجهة أساساً لتمويل الاستثمار في تجهيزات ومعدات الإنتاج.

• **التمويل بالاستئجار:** ويعرف بأنه التزام تعاقدي بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجي من مؤسسة مالكة إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة، ويعتبر هذا النوع من التمويل أحد الأساليب المعتمد عليها لتمويل المؤسسات الإستثمارية لتفادي اللجوء المكثف للقروض البنكية والسندات وما يتبعه من آثار سلبية على وضعية المالية المستقبلية.<sup>1</sup>

#### - مصادر التمويل قصيرة الأجل:

هو أحد مصادر التمويل الخارجي، ويمثل التمويل المستخدم في تمويل العمليات التجارية في المشروع ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية وتقل مدة هذا النوع من التمويل عن سنة، وتتمثل مصادر التمويل الرئيسية للتمويل قصير الأجل فيما يلي:

• **الإئتمان التجاري:** ويمكن تعريفه بأنه الإئتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها، أي أنه يمكن الشركة من شراء وتدبير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة ويتم اللجوء إلى هذا النوع من التمويل في حالة عدم كفاية رأس المال العامل لمقابلة الحاجات الجارية وعدم قدرته على الحصول على القروض مصرفية وغيرها من القروض القصيرة الأجل ذات التكلفة المنخفضة.

• **الإئتمان المصرفي:** يتمثل الإئتمان المصرفي في القروض المختلفة التي يقدمها البنك لعملائه من المؤسسات التجارية الصناعية، أي أن البنوك تقوم بتزويد المنشآت بما تحتاج إليه من أموال للتمويل عملياتها الجارية، ويعتبر اختيار البنك من الأمور الأساسية والرئيسية التي تواجه المنشأة التي تفكر في استخدام الإئتمان المصرفي.

### 2.I مفهوم وأدوات السوق النقدي

يعتبر السوق النقدي أو سوق النقد بمثابة الآلية التي يجب بموجبها ومن خلالها إصدار وتداول رؤوس الأموال القصيرة الأجل لفترة تقل عن سنة، ففي هذا السوق يتقابل عرض الأموال القابلة للإقراض قصيرة الأجل مع الطلب عليها، وتتم من خلال القرض المباشر أو الأوراق المالية قصيرة الأجل.

<sup>1</sup> - السعدي رجال، سامي فؤاد براك، التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنوع الاقتصادي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2017، ص 466-467.

## 1.2.I مفهوم السوق النقدي:

تعددت تعريفات السوق النقد واختلقت بمرور الزمن، لكن ظل المفهوم واحد ومن التعاريف نذكر ما يلي:

- "هو ذلك السوق الذي يكون مصدرا أساسيا لإصدار وتداول رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وتمويل المقترضين الراغبين في الحصول على قروض قصيرة الأجل التي تتراوح عمرها أقل من سنة، ويتعامل المستثمرون الذين يفضلون تحمل درجة مخاطر منخفضة عند استثمار أموالهم في أصول مالية المختلفة ذات السيولة المرتفعة وتحقق لهم درجة عالية من الأمان، وتكون أدواته قصيرة الأجل فترتها أقل من سنة أو 3،6،9 أشهر أو حتى بالأيام أحيانا، وتتميز بسيولة عالية ودرجة مخاطر منخفضة نظرا لزيادة أمان أوراقه مقابل انخفاض نسبي في العائد.<sup>1</sup>

- وفي تعريف آخر " هو مجموعة من الأفراد والمؤسسات الذين يتعاملون بالنقود اقراضا واقتراضا لإغراض قصيرة الأجل، وليس له مكان محدد يتم التعامل فيه، ولكن التعامل من خلال السماسرة المختصين أو البنوك التجارية، إما بالإلتقاء المباشر أو بوسائل الاتصال كالهاتف، أو التلكس".<sup>2</sup>

- ومن التعاريف السابقة فإن السوق النقدي " هو الميكانيكية التي يتم بموجبها ومن خلالها إصدار وتداول رؤوس الأموال القصيرة الأجل، حيث يتم التركيز في هذا السوق على عرض وطلب الأموال القابلة للإقراض لمدة تقل عن عام".

ويتكون سوق النقد من سوقين هما:

أ. **السوق الأولي:** ويسمى بسوق الإصدار حيث يتم فيه الحصول على الأموال المراد توظيفها لآجال قصيرة وبأسعار فائدة تتحدد حسب مصدر هذه الأموال وماتانة المركز المالي للمقترض وسمعته المالية.

ب. **السوق الثانوي:** والتي يجري فيها تداول الإصدارات النقدية قصيرة الأجل، وبأسعار تتحدد حسب قانون العرض والطلب أي أن السوق الثانوي يمثل الإطار الذي يتم فيه تداول الإصدارات النقدية بين مشتريها الأول ومشتريين آخرين والمتكون من المؤسسات المتخصصة مثل بيوت السمسرة والبنوك التجارية وما يمثلها، ويتكون السوق الثانوي للنقود من سوقين فرعيين هما:

- **سوق الخصم:** وهو السوق الذي يتم فيه خصم أدوات الإئتمان قصيرة الأجل ومن أهمها: الأوراق التجارية العادية (الكمبيالات والسندات الأذنية) القبولات المصرفية، أذونات الخزنة.

- **سوق القروض قصيرة الأجل:** وتشمل هذه القروض جميع أنواع القروض التي تعقد الآجال قصيرة الأجل تتراوح بين أسبوع واحد وسنة كاملة، ويكون قوامها الأساسي من المشروعات والأفراد من ناحية والمصارف التجارية وبعض المؤسسات الإقراض المتخصصة في منح الإئتمان قصير الأجل من الناحية الأخرى.

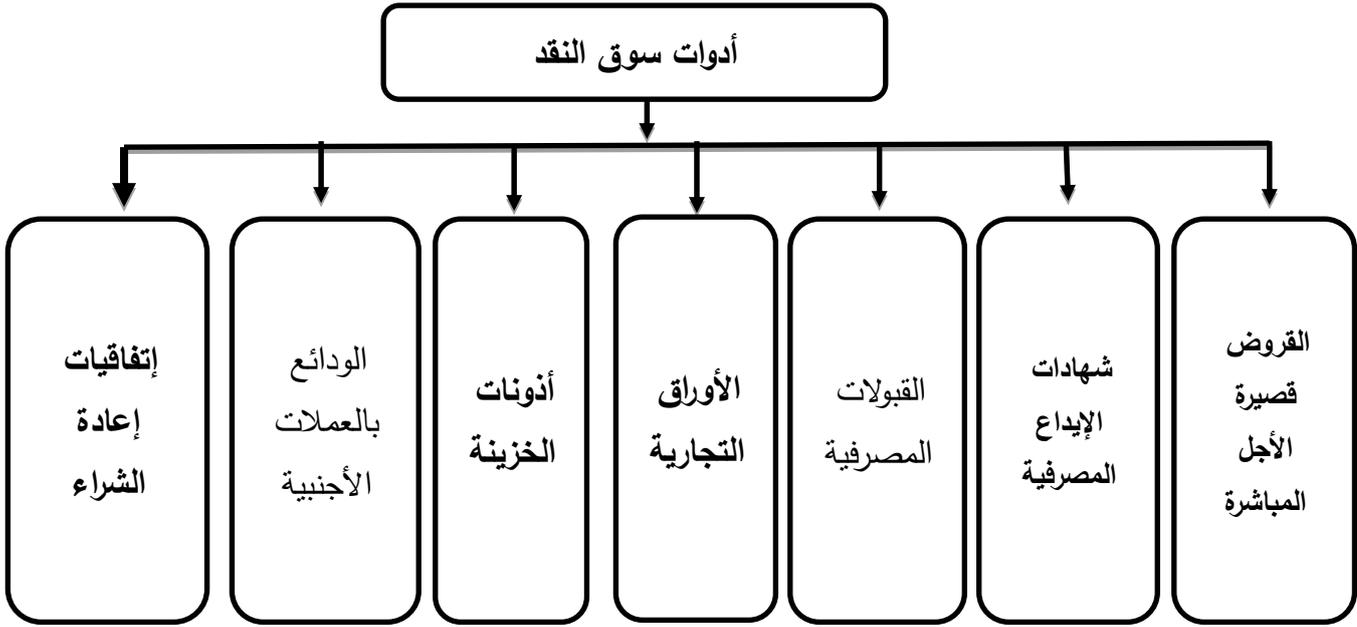
<sup>1</sup> - درديد كامل آل تسييب، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 170.

<sup>2</sup> - السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص

ومن الجدير بالذكر أنه كلما اتسع نطاق التعامل في سوق الخصم وكلما تضائل الحد الأدنى لفترة الإقراض القصيرة الأجل، كلما كانت سوق النقد أكثر حساسية لتغيرات أسعار الفائدة، وهذا هو الوضع في الدول المتقدمة، بينما لا تكون سوق النقد في الدول النامية بالاتساع المشاهد في الدول المتقدمة، وذلك لعدم توافر فرص الاستثمار المأمون لفترات قصيرة في هذه الدول.

### 2.2.1 أدوات السوق النقدي:

الشكل رقم (02): أدوات سوق النقد



المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على ما سبق.

تستخدم أدوات سوق النقد من قبل مجموعة من المستثمرين الذين يحتاجون إلى سيولة لتنفيذ أنشطتهم المختلفة، وتلعب المصارف دوراً أساسياً مع مؤسسات الوساطة المالية في هذا السوق.

أ. **القروض القصيرة الأجل:** هي القروض التي تمنح من قبل المصارف وتكون قصيرة الأجل والتي مدتها أقل من سنة، تستخدم أغلبيتها لتمويل الدورة التشغيلية للمشروع بمبالغ يتفق عليها، وسعر فائدة محدد، وتساهم هذه القروض في رفع درجة السيولة للسوق.<sup>1</sup>

ب. **شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول Certificates of Deposit:** وهي عبارة عن وثيقة تصدرها المصارف تثبت حق العميل مقابل وديعة ثابتة بمبلغ معين وتاريخ استحقاق محدد تتراوح بين شهر و18 شهر وبسعر فائدة محدد أو عائم وتصدر لحاملها لتسهيل عملية تداولها بيعاً وشراءً وتمنحه الحق في

<sup>1</sup> - دريد كامل آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص 171-172.

بيعها في السوق الثانوي، وتمنح هذه الشهادة مقابل مبلغ يتم إيداعه في المصرف لفترة محددة وتتميز هذه الأداة بارتفاع درجة سيولتها وانخفاض درجة المخاطر وارتفاع معدل العائد.<sup>1</sup>

ت. **القبولات المصرفية:** وهي إحدى أدوات سوق النقد وتعد من أدوات الدين تصدرها المصارف لغرض تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير مقابل عمولة تخصم مقدما وتستخدم القبولات المصرفية في حالة عدم توفر السيولة النقدية لدى المستورد المحلي أو لتحقيق مزايا ائتمانية وتتصف هذه الأداة بدرجة خطر منخفضة بسبب قبولها من قبل البنوك ويمكن بيعها في السوق الثانوي وتصنف ضمن الأوراق المالية ذات الدرجة الأولى.

ث. **أدونات الخزانة Treasury Bills:** هي أداة دين حكومية قصيرة الأجل تتراوح مدتها بين 3-12 شهر تصدر من قبل الحكومات تستخدم لتمويل العجز في الموازنة العامة للدولة أو الامتصاص الفائض النقدي ولتشجيع المواطنين على الإيداع، ويكون سعر خصم هذه الأداة أقل مقارنة بالأدوات الأخرى، وتعرض للتداول داخل السوق الثانوي أو من خلال المزاد وتتصف بارتفاع درجة سيولتها وانخفاض درجة المخاطر لأنها مضمونة من البنك المركزي أو الحكومات وهي من الأدوات المفضلة لدى المستثمر المحافظ.<sup>2</sup>

ج. **الأوراق التجارية:** يتم إصدارها من قبل مؤسسات مالية تتمتع بمركز ائتماني متين أو من الشركات العريقة بهدف تمويل احتياجات قصيرة الأجل، وتتعهد الجهة المصدرة بدفع مبلغ يحدد في تاريخ معين إلى المستثمر وتصدر لحاملها لمدة شهر أو تسعة أشهر (9) تتميز بانخفاض سيولتها وارتفاع درجة المخاطر كونها غير مضمونة ولذلك تصدر بمعدل عائد مرتفع نسبيا وبدخل ثابت ويتم تداولها على أساس سعر الخصم وتصدر بدون ضمانات ويتم تداولها في السوق الثانوي.

ح. **ودائع مصرفية بعملة أجنبية:** لقد تم في بادئ الأمر التداول بهذه الودائع باسم اليورو دولار ثم أصبحت تتعامل بالعملة الرصينة الأخرى، إذ قامت بعض المصارف الأوروبية بقبول الودائع بالدولار الأمريكي، وتمنح المستثمر الفائدة على الإيداع وفي الوقت نفسه تقوم بإقتراض الدولار الأمريكي إلى المستثمرين بفائدة أعلى من فائدة الإيداع إذ ساهم سوق العملات الأجنبية في زيادة عرض الأموال بالعملات الأجنبية الأمر الذي قلل من التكاليف التمويل وإجراءات الحصول عليها مما أدى إلى تخفيض أسعار الفائدة.

3

خ. **اتفاقيات إعادة الشراء Repurchase Agreement:** هي الاتفاقيات التي تستعمل من قبل المتخصصين في الاستثمار في الأسواق المالية، وهي إحدى طرق الحصول على السيولة أو الإقتراض لاستخدام الأوراق المالية سهلة السيولة والمقبولة من قبل جمهور المستثمرين، وميكانيكية عقد هذه الاتفاقية

<sup>1</sup> - رشيد بوكساني، نسيمة أوكيل، قراءة في تطورات أدوات السياسة النقدية للدول المغاربية خلال سنة 2017، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد الرابع، 2019، ص 54-55.

<sup>2</sup> - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 173-178.

<sup>3</sup> - رشيد بوكساني، نسيمة أوكيل، مرجع سبق ذكره، ص 54-56.

تكون من خلال قيام المستثمر مالك الأوراق التجارية بعرض هذه الأوراق (الأسهم) لدى الوسيط المالي المتخصص بعقد اتفاقية إعادة الشراء الذي يقوم بدوره بالبحث عن ممول لديه أموال فائضة فيتم إبرام عقد إعادة الشراء الأوراق المالية من قبل مالكة ولكن بسعر أعلى من سعر البيع الأول مع تحديد فترة زمنية لتنفيذ اتفاقية إعادة الشراء وتتبنى البنوك عادة إبرام مثل هذه الاتفاقيات بإعتبارها مؤسسة مضمونة.<sup>1</sup>

### 3.I شروط قيام السوق النقدي ووضعيته في الجزائر

سنتطرق في هذا العنصر إلى الشروط التي يقتضيها قيام السوق النقدي بالإضافة إلى السوق النقدي في الجزائر والدور الذي يلعبه.

#### 3.1.I شروط قيام السوق النقدي

يقتضي قيام السوق النقدي عدة شروط لا بد من توفرها ومن أهم الشروط الواجب توفرها هي:

✓ توفر عدد كبير من المقترضين الذين يطرحون أدوات الائتمان، التي ينصب عليها التعامل في هذا السوق، بمعنى آخر توفر وجود عدد كبير من المقترضين الذين يمكن الاعتماد عليهم في التقدم لشراء أدوات السوق النقدي مما يجعل سعر الفائدة السائد في السوق يعكس إلى حد كبير عوامل العرض والطلب للأموال؛

✓ ترمي المجموعة التي تكتسب فوائد مالية إلى كسب الأرباح، وهو ما يتطلب وجود سيولة كافية قصد استرجاع الفوائد، وهو ما يدفع هذه الفئة إلى توظيف أموالها بواسطة المؤسسات المصرفية؛

✓ يقوم النظام المصرفي بإشراف من البنك المركزي بالتصرف في الإيداعات ويعرض اعتمادات قصيرة الأجل.<sup>2</sup>

✓ ومن الشروط السابقة الذكر، نجد أن السوق النقدي يمثل سوق كآلية سوق أخرى، لكنه يختلف عن الأسواق الأخرى بالخصائص التالية:

✓ من الناحية الوظيفية: في حين تتناول الأسواق الأخرى مبادلة العناصر الحقيقية من سلع مختلفة بغرض الإشباع المباشر، فإن المقابل في سوق النقود هو النقود فتعرض النقود أو تطلب مقابل الائتمان بغرض الإشباع غير المباشر؛

✓ يعتبر سوق الجملة لكون المتعاملون فيه ذوي حجم كبير، ويعملون عادة لحساب مؤسسات كبيرة، ويتمتعون بخبرات ومهارات عالية؛

✓ يتعلق بنوع خاص من الأصول خاصيتها الرئيسية هي سيولتها النسبية العالمية والسيولة تعني القدرة على التحول إلى نقود قانونية خلال مدة قصيرة وبأقل قدر ممكن من الخسارة أو الخطر؛

✓ يعتبر ميدانا للإستثمار منخفض المخاطر، فدرجة المخاطر النقدية التي قد تنشأ منخفضة جدا، لأن أدوات الإستثمار في هذا السوق سريعة التداول وعوائدها شبه مؤكدة؛

<sup>1</sup> - دريد كمال آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 176.

<sup>2</sup> - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 122.

- ✓ يتم تداول الأدوات في سوق النقود إما على أساس سعر الخصم أو على أساس سعر الفائدة حسب نوع الورقة المالية ومن تم تعتبر سعر الفائدة المؤشر الوحيد في السوق النقدي ويعتبر ثمن التوازن فيه؛
- ✓ تتميز الأدوات المالية بإمكانية التصرف فيها قبل تاريخ الاستحقاق وذلك ببيعها في سوق النقد.<sup>1</sup>

### I. 3.2 السوق النقدي في الجزائر

تم إنشاء السوق النقدي في الجزائر في جوان 1989، مما فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير مصرفية (الصندوق التوفير والاحتياط، مؤسسات التأمين، ومؤسسات الضمان الاجتماعي) بالتدخل فيه بصفتها مقرضة، وقد سمحت هذه العملية التي كانت حكرًا على الخزينة العامة للبنك المركزي بمراقبة هذا السوق وذلك باستعمال أسعار الخصم التي أصبحت أعلى من سعر الفائدة.

إن الرقابة الكفيلة عن الائتمان التي يقرها هذا القانون 90-10 لها صفة الرقابة غير المباشرة لكونها لا تخص الرقابة على حجم الائتمان في حد ذاته بل تكون عبر سقوف عملية، إعادة الخصم قصد إعادة تمويل البنوك من طرف البنك المركزي وفي هذا الإطار بإمكان البنك المركزي، أن يعيد خصم السندات المنشأة كما أنه يمكن تحديد هذه العملية على ألا تتعدى 3 سنوات.

#### • مهام البنك المركزي:

لقد استعاد بنك الجزائر في إطار إصلاح النظام النقدي مكانته كمركز لهذا النظام، وأصبح يلعب دورا أساسيا في الدفاع عن القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا وخارجيا، وذلك بالعمل على إستقرار الأسعار الداخلية واستقرار سعر الصرف خارجيا، وقد تمثلت مهامه كما يلي:

أ. إصدار النقود: يعود امتياز إصدار النقود في كامل التراب الوطني إلى الدولة التي فوضته إلى البنك المركزي، والتي تعتبر إلزاما عليه، وفق آلية يتم بموجبها إستلام إحدى الأصول.

ب. علاقة البنك المركزي بالبنوك: هو بنك البنوك وهو الملجأ الأخير للإقراض فالخاصية الأولى يستمدتها من خلال تحكمه في تطورات السيولة، أما الخاصية الثانية فيستمدتها من كونه المصدر الرئيسي للسيولة حيث يتحكم في إعادة تمويل البنوك.

ج. علاقة البنك المركزي بالخزينة: يمكن للخزينة أن تستفيد من تسبيقات البنك المركزي خلال سنة مالية معينة في حدود 10% فقط كحد أقصى، وذلك من الإيرادات العادية لميزانية الدولة المسجلة في السنة المالية السابقة.

د. تسيير السوق النقدي: ويقوم البنك المركزي بدور المنظم والمسير للسوق النقدي ويتدخل في هذا السوق، بصفة عامة، عندما يفوق طلب بعض المتدخلين على النقود المركزية معروضة، الذي يقترحه المتدخلون من هذه النقود، ويلعب دور الوسيط بينهم.

<sup>1</sup> - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 121-122.

• هيكل بنك الجزائر:

يعرفه قانون النقد والقرض في المادة 11 أنه "مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي" وعلى ضوء هذا القانون أصبح البنك المركزي يسمى في تعامله مع الغير ببنك الجزائر، ويستطيع أن يفتح فروعاً له وأن يختار مراسلين أو ممثلين له في أي نقطة من التراب الوطني، ويهتم تسير بنك الجزائر جهازين هما المحافظ ومجلس النقد والقرض، إضافة إلى جهازين للمراقبة الأول لمراقبة نشاط بنك الجزائر، والثاني يتمثل في اللجنة البنكية التي تقوم بمراقبة البنوك التجاري.<sup>1</sup>

• تقديم السوق النقدي في الجزائر:

أ. **تدخل السوق النقدي:** يندرج إصلاح السوق النقدي ضمن برنامج التعديل الاقتصادي المعتمد من طرف السلطات سنة 1988 وقد عرفت السوق النقدي الذي كان يعمل على تزويد البنوك بالسيولة اللازمة بعد نفاذ احتمالات إعادة تمويل "شباك إعادة الخصم" عدة تغيرات بارزة من عملية إعادة تنظيمه سنة 1988 إلى حد الآن لا سيما مع تقنيات دخول متدخلين جدد.

ب. **إعادة تنظيم السوق النقدي:** لقد حدد الإطار التنظيمي الجديد المؤسسة بالقانون 08-91 المؤرخ في 08-04-1991 والمتعلق بتنظيم السوق النقدي والتعليم رقم 33-91 المتعلقة بتنظيم السوق النقدي" طرق وكيفية إجراء صفقة أو معاملة في السوق النقدي شروط الدخول إلى السوق (ترخيص مسبق من طرف مجلس النقد والقرض) وإجراء وتقنيات دخول بنك الجزائر للسوق النقدي، وكان من محصلة هذا توسيع السوق النقدي من خلال السماح للمستثمرين المؤسساتيين والمؤسسات المالية غير مصرفية الذين تجاوز عددهم 17 متدخل في السوق إن المتدخلين المقبولين في السوق ما بين البنوك هم:<sup>2</sup>

آخرون المستثمرون المؤسساتيين، المؤسسات المالية غير المصرفية للبنوك.

ELBARAKA-CNAS, CNRCAAR, CANOSCAAT, SAA, CCR, CNL, CNMA, BAD, CNEP, BADR, BDL, BNA, CPA.

ج. تنظيم السوق النقدي حسب التعلية 95/28:

• **ضبط بنك الجزائر للسيولة المصرفية:** يتدخل بنك الجزائر يومياً في السوق النقدي لضبط السيولة إما بتوسيعها أو بتقليصها، حيث يلجأ إلى توسيعها على أساس مبلغ معين يناسب معدلات الفائدة كما يمكن تقليصها لتتناسب معدلات الفائدة المتداولة في سوق ما بين البنوك.

• **مزايدة القروض عن طريق "تداعيات العروض":** سن بنك الجزائر نظام "مزايدة القروض" في السوق النقدي عن طريق ما يسمى بـ "تداعيات العروض" بحيث يسمح لمختلف الشركات والبنوك والمؤسسات المالية التي تعمل في السوق بالمشاركة في هذه المزايدات.

<sup>1</sup> - المادة رقم 06، المادة 10، المادة 11، من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر بتاريخ 28 جمادى الثانية 1424هـ الموافق لـ 27 غشت سنة 2003 م، ص 04.

<sup>2</sup> - دردرة نصيرة، سبل تفعيل السوق النقدي في الجزائر، مطبوعة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص 95-98.

- **مزايدة سندات الخزينة "من خلال الحسابات الجارية"**: تتدخل الخزينة العمومية في السوق النقدي بصفتها مصدر لسنداتها، تقوم الخزينة العامة بإعداد رزنامة موسمية توقعية لإصدارات السندات الخزينة. ثم ترسلها لمختلف المستثمرين من خلال مصالح بنك الجزائر التي تلعب دور الوسيط في هذا المجال.
- **عملية السوق المفتوحة**: يقوم بنك الجزائر ببيع وشراء السندات العمومية ذات آجال أقل من ستة (06) أشهر والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم، وتتم عملية الشراء والبيع على مستوى بنك الجزائر.<sup>1</sup>
- **السوق ما بين البنوك**: وهو سوق ما بين المؤسسات المالية والمصرفية، تعالج ضمنه عمليات مبادلات الصرف (البيع والشراء) ليس له مقر للمبادلات وتتم عبر الفاكس، التلّكس والوسائل الالكترونية الأخرى. وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي ضمن إتفاقية أبريل 1994م كان من أهدافه تنمية السوق عن طريق:
- ✓ وضع نظام مزايدة لسندات الخزينة؛
- ✓ وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي؛
- ✓ وضع نظام عمليات السوق المفتوحة.

<sup>1</sup> - دريدة نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص 99-103.

## II. محددات السيولة في السوق النقدي

تقوم البنوك بدورها في النشاط الاقتصادي حيث تعمل على تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب في الوقت اللازم من أجل القيام بمهام الوساطة المالية.

### II.1. مفهوم السيولة وأهميتها

تعد السيولة ذات أهمية كبيرة للمصارف التجارية وقد تعددت التعاريف وتطورت تطوراً ملحوظاً أبرز ذلك أهميتها الكبيرة.

#### II.1.1 مفهوم السيولة

اختلفت المفاهيم وتعددت وفيما يلي أهمها:

- تعرف السيولة على أنها قدرة البنك الفردي على مواجهة إلتزاماته، والتي تتمثل بصيغة أساسية في عنصرين هما:

• تلبية طلبيات المودعين للسحب من الودائع؛

• تلبية طلبات الإئتمان أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع.

- السيولة التامة تساعد البنك على تجنب الخسارة التي قد تحدث نتيجة اضطراب البنك إلى تصفية بعض أصوله غير السائلة، وبذلك يمكن القول بأن السيولة التامة تمثل عنصر الحماية والأمان بالنسبة للبنك. وينبغي أن نفرق بين السيولة على مستوى الجهاز المصرفي ككل أو النوعي والسيولة على مستوى البنك الفردي، فالأولى تعني قدرة الجهاز المصرفي على تلبية طلبات الإئتمان Credit Vmond في الوقت، أما السيولة على مستوى البنك الفردي، فإنها تختلف عما سبق فالتحويلات بين البنوك لا تؤثر لها على السيولة العامة للجهاز المصرفي ولكن هذه التحويلات تؤثر على السيولة للبنك الذي سحبت منه الودائع.<sup>1</sup>

كما يمكن أن تعرف السيولة أيضاً إنطلاقاً من مفهومين هما:

أ. **المفهوم الكمي:** وهو المفهوم الذي ينظر للسيولة من خلال كمية الأصول الممكن تحويلها إلى نقد في وقت ما، واستناداً إلى هذا المفهوم تقوم السيولة من خلال موازن الأصول الممكن تحويلها إلى نقد بالإحتياجات السائلة للمصرف ويؤخذ على هذا المفهوم لإعتماده في تقويم السيولة على كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، كما يؤخذ عليه إخفاقه في اعتبار السيولة الممكن الحصول عليها من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء لقروضهم وفوائدها.

ب. **المفهوم التدقيقي:** وهو المفهوم الذي ينظر إلى السيولة على أنها كمية الموجودات القابلة للتحويل إلى نقد، مضافاً إليها ما يمكن الحصول عليه من الأسواق المالية، ومن تسديد العملاء لالتزاماتهم تجاه المصرف سواءً على شكل فوائد كان أو أقساط القروض.

<sup>1</sup> - سامر جلد، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 90.

فالسبيلة النقدية يعبر عنها الاقتصاديون بالثروة، أما المصرفيون فيطلقون عليها "سبيلة نقدية" والثروة هي عبارة عن قيمة كل الأصول السائلة، كالحسابات المصرفية وصناديق الاستثمار المشترك والأسهم، وما إلى ذلك مما يملكه الأفراد والشركات، يضاف له الثروة الحقيقية مثل البيوت، المصانع وشركات الأعمال وغيرها، ومن هنا يمكن أن يطلق عليها كذلك "الثروة السائلة" والتي تصف الأصول الممكن بيعها وشرائها بسهولة وهي تضم العديد من الشرائح.

مما سبق ذكره يمكننا تعريف السبيلة النقدية على أنها "قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير في المواعيد المحددة لها".<sup>1</sup>

## 2.1.II أهمية السبيلة النقدية

تتبع أهمية السبيلة النقدية من الأهداف التي تخدمها، فالإدارة تهدف من خلال الإحتفاظ بالسبيلة النقدية الملائمة إلى ما يلي:

✓ تتعلق مقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها اليومية بتوفير جاهزية نقدية كافية لمواجهة الإستحقاقات الآتية؛

✓ تتعلق بقدرة المنشأة على تغيير نشاطاتها عند انخفاض الطلب على السلع المنتجة؛

✓ تدعيم ثقة مقرضيه عن طريق بناء سمعتها الإئتمانية، وذلك بدفع التزاماتها في مواعيد الاستحقاق؛

✓ الاستمرار في التشغيل عن طريق دعم دورتها التشغيلية والعمل على استمرار هذه الدورة وعدم توقفها؛

✓ الاستفادة من الخصم النقدي باستغلاله إذا ما تم منحه لها عند شرائها للسلع والمواد التي تحتاجها؛

✓ مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب منها مبالغ نقدية تكمن في متناول يدها فوراً.

ولهذا فإن السبيلة المناسبة تعتبر من الأهداف المهمة للوظيفة المالية في القطاع الخاص والعام على السواء.

ولفهم السبيلة وعناصرها بشكل أعمق لا بد من دراسة التدفق النقدي وقائمة المقبوضات والمدفوعات والميزانية النقدية، ومعايير السبيلة وجميع هذه المواضيع تتعلق بسبيلة المنشأة.<sup>2</sup>

## 2.III العوامل المؤثرة على السبيلة

إن السبيلة النقدية ليست ثابتة بل في تغير مستمر ومن أهم العوامل المؤثرة فيما يلي:

### 1.2.II عمليات الدفع والسحب على الودائع

في الوقت التي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً، أي تحويل الودائع إلى نقود قانونية (ورقية، معدنية) لإنجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق، واحتياطات المصرف التجاري لدى

<sup>1</sup> - مضر نوار العاني، حركة السبيلة النقدية في المصارف، دار النقائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 28، 29.

<sup>2</sup> - هاش الصفار، أثر السبيلة النقدية على ربحية المصارف الإسلامي، مشروع تخرج لنيل شهادة لبيكالوريوس، كلية إدارة أعمال، قسم المؤسسات المالية والمصرفية، الجامعة السورية الخاصة، 2015-2016.

البنك المركزي، وبالتالي تقليص سيولته فإن عمليات الإيداع أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية تعمل على تحسين سيولة المصرف التجاري.

### II.2.2 معاملات الزبائن مع الخزينة العامة

تتأثر سيولة المصرف أيضا من خلال علاقة الجمهور بالخزينة العامة، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حال كون عملاء المصرف دائنين للخزينة وتتحقق دائنية الزبائن للخزينة في حالات عديدة أهمها:

- ✓ عمل الزبائن في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى مصرف تجاري؛
- ✓ استرداد مبالغ السندات الحكومية التي اتباعها الزبائن في فترة سابقة؛
- ✓ عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة؛

وبالعكس من ذلك تنقلص سيولة المصرف التجاري عند قيام المصرفي بما يلي:

- ✓ شراء الأوراق المالية الحكومية كحوالات للخزينة والسندات العامة طويلة الأجل؛
- ✓ سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية نظراً لأن الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي كبير.<sup>1</sup>

### II.3.2 رصد عمليات المقاصة بين المصارف

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي، ما يزيد من أرصده النقدية، فعمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي إلى إحداث تغيير في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية أما على مستوى المصرف التجاري الواحد، فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، فالمصرف الذي يحقق رصيد دائن قبل المصارف سيشهد تحسنا في سيولته والعكس صحيح.<sup>2</sup>

### II.4.2 موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف

يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة التأثير على السيولة المصرفية من خلال تزويد المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود الورقية والمعدنية، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العمل فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الإحتياطيات النقدية المتوفرة لديها، ويقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك المركزي هذه على رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الإحتياطي النقدي القانوني، ويحصل العكس في حالة

<sup>1</sup> - ليازيدي نبيلة، تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005، ص 48.

<sup>2</sup> - رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص 185.

توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي لزيادة الأرصدة النقدية للمصارف، ويوسع سيولتها المصرفية ما يسمح في التحليل الأخير بتوسيع قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.<sup>1</sup>

### II. 5.2. رصيد رأس المال الممتلك

يؤثر رأس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة وبالعكس، أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف، ومن ثم تحددت قدرته الإقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد إلتزاماته الجارية.<sup>2</sup>

### II. 3. نسب ومؤشرات السيولة

تعتمد المصارف على عدد من النسب المالية لمعرفة كفاية السيولة النقدية فيها، وبما يجعلها قادرة على الوفاء بإلتزاماته مما لديها من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحويل إلى نقدية والسيولة تُمثل سيفاً ذو حدين فإذا إزداد حجم السيولة عن الحد الاقتصادي لها، أي الإحتفاظ بكميات كبيرة تزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلباً على ربحية المصرف، ومن جهة أخرى إن انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سيؤدي إلى حالات العسر المالي، ويحقق الضعف في كفاية المصرف عن الوفاء بإلتزامات خاصة تجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وكذلك عدم القدرة في تلبية طلبات الإقتراض المقدم له ومن أبرز النسب المالية المستخدمة في إطار تقويم كفاية السيولة ما يلي:

### II. 1.3. نسب الرصيد النقدي

تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الأخرى، وأية أرصدة أخرى، كالعملات الأجنبية والمصكوكات الذهبية الموجودة في المصرف على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة على ذمة المصرف الواجبة التسديد في مواعيدها المحددة، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية:<sup>3</sup>

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{(\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد في البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}) \times 100}{\text{الودائع (حكمها)}}$$

حيث أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة البنك على الوفاء بإلتزاماته في مواعيدها المتفق عليها، وعليه وجود علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة.<sup>4</sup>

ويمكن تحسين نسب الرصيد النقدي من خلال:

<sup>1</sup> - ناجية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص نقود ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير، 2013/2014، ص 40، 41.

<sup>2</sup> - ليازيد نبيلة، مرجع سبق ذممه، ص 48.

<sup>3</sup> - زيادة رمضان، محفوظ جودة، الإجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 273.

<sup>4</sup> - عبد الغفار حفي، رسمة فرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 45، 46..

- ✓ إيداع نقود جديدة من جانب الأفراد والمنظمات؛
- ✓ سداد قروض سبق أن أقرضها البنك للعملاء؛
- ✓ الإقتراض من البنك المركزي لضمان الأوراق المالية مثلاً؛
- ✓ زيادة رأس المال للبنك في شكل نقدي عن طريق تجميد الإحتياطات؛
- ✓ ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات باستثناء رأس المال الممتلك (حقوق الملكية) وتبين المعادلة؛

ونرى أن النسبة جديدة بالاستخدام لعدة أسباب منها:

أنه لا يحق أن يحتفظ البنك بأرصدة نقدية لدى البنك المركزي ولا تؤخذ في الحساب، فأخذ هذه الأرصدة يدفع إدارة البنك إلى مراقبتها بصفة مستمرة واستخدامها ما يؤدي إلى تحسين العائد للبنك، ومراعاة ألا تتجاوز هذه النسبة النسب المتعارف عليها.<sup>1</sup>

### II. 2.3. نسبة الإحتياطي القانوني

تحتفظ المصارف التجارية برصيد نقدي ذو فائدة لدى البنك المركزي يطلق عليه الإحتياطي القانوني، ويتمثل هذا الرصيد في نسبة معينة من ودائع المصرف، ويحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة، وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها وقد يلجأ البنك المركزي إلى تغيير هذه النسبة تبعاً لظروف البلد الاقتصادية والنقدية، لأنها تمثل إحدى أدواته المهمة في التأثير على حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي، فإنه يقلل من نسبة الإحتياطي الإلزامي القانوني في ظروف التوسع الاقتصادي، وبالعكس مثلاً فإنه يرفع من نسبة الإحتياطي القانوني وهكذا.

ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموعة الودائع وما في حكمها كما في المعادلة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{نسبة الإحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي} \times 100}{\text{الودائع (وما في حكمها)}}$$

توضح المعادلة أعلاه أنه كلما زادت نسبة الإحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه، خاصة في الظروف غير الاعتيادية وأوقات الأزمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد التزاماته المالية.

<sup>1</sup> - سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 93، 94.

<sup>2</sup> - محمود يونس وآخرون، اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مطابع الأوفسيت، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1995، ص 168.

### II. 3.3 نسبة السيولة القانونية

تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الاحتياطات الأولية والثانوية (الأرصدة النقدية ونسبة النقدية) على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في جميع ظروف وحالات المصرف، كذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في مجال تقديم كفاية السيولة، ويمكن التعبير عنها رياضياً وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{(القروض والسلف)} \times 100}{\text{الودائع وما في حكمها}}$$

وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وفي ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، أي أنها تظهر إنخفاض السيولة لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر إتجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يجد نفسه في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين.

### II. 4.3 نسبة القروض السائلة وشبه السائلة إلى ودائع

وتحسب حسب المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة القروض السائلة وشبه السائلة إلى الودائع} = \frac{\text{القروض السائلة وشبه السائلة}}{\text{الودائع (وما في حكمها)}}$$

وهذه النسبة أكثر فعالية من نسبة التوظيف لأنها تأخذ في الحسبان المتحصلات من القروض القائمة وطبيعة القروض، وتقتصر على القروض السائلة وشبه السائلة فقط ولذا تعتبر أكثر تحفظاً من نسبة التوظيف.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - سوزان سمير ذيب، إدارة الائتمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 40، 41.

كما يمكن الإشارة إلى نسب أخرى وهي:

### II. 5.3 نسبة السيولة العامة

نعني بالسيولة العامة قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ الإستحقاق بدون خسارة في القيمة وتناسب بين تحصيل هذه القروض ومنحها كسلفيات جديدة، لذلك يتعين على البنك دراسة وتحليل موقف العملاء، وإستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القروض من نسب السيولة العامة، ويتم ذلك من خلال دراسة التعاملات السابقة مع العملاء ومراقبة عمليات السحب والإيداع للتعرف على أسلوب استخدام القرض وكيف إستخدم في المجال الذي منح من أجله، ومتابعة مركز العميل بصفة دورية حتى يمكن تقييم سياسة منح الإئتمان وتعديلها إذا اقتضت الضرورة لذلك.<sup>1</sup>

وتتمثل الأصول غير نقدية شديدة السيولة في تلك العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة أو الحصول بضمانها على نقد من البنك المركزي مثل الذهب، الشيكات، الحوالات،... إلخ. ويلاحظ أن نسب السيولة كلها جميعها لها علاقة طردية باستثناء نسب التوظيف.

<sup>1</sup> - عبد العقار حنيفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعيين، مصر، 2004/2003، ص 98.

### III. عموميات حول القروض البنكية

تعمل البنوك على استخدام النقود واستعمالها وليس تخزينها لسد الحاجات التمويلية للزبائن المحتملين، وقد وُجد أهم استعمال للنقود من طرف البنوك هو منح القروض للمحتاجين إليها أصحاب العجز حيث تعتبر القروض عملية تحويل مؤقتة لرأسمال من زبون اقتصادي لآخر، وذلك قصد استغلاله في نشاط استهلاكي أو انتاجي شرط تسديد المبلغ المقترض مضافا إليه الفوائد.

#### III.1. مفهوم القروض وأهميته

##### III.1.1 مفهوم القرض

إن التمويل عن طريق القرض يجعل النشاط الاقتصادي يخضع لتوجيه وتشجيع أكثر بالإضافة إلى القدرة على المراقبة فيما يتعلق بتسيير المشاريع وقد عرف القرض على أنه:

في اللغات الأوربية أصل كلمة قرض "CREDO" جاءت من الكلمة اللاتينية "Credutum" مشتقة من اللفظ اللاتيني "CREDO" التي تعني "يعتقد" "Creire"<sup>1</sup>.

جاء تعريف القرض في المادة 112 من القانون النقد والقرض 90-10 التي تنص على أنه كل عقد يقوم بموجبه شخص يسمى الدائن بمنح أموال إلى شخص آخر يسمى المدين أو يعده بمنحه إياه أو يلتزم بضمانه أمام الآخرين وذلك مقابل الحصول على فائدة كما يعتبر كل من الائتمان التجاري وعمليات التأجير المقيدة بخيار الشراء من عمليات القرض<sup>2</sup>.

أما قانون النقد والقرض الجزائري المعدل سنة 2003 في مادته 63 عرف القرض على أنه "عمل لقاء يضع بموجبه شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر، أو يأخذ بموجبه لصالح الشخص الآخر التزامات بالتوقيع كضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان".

##### III.1.2 أهمية القرض

يكتسب القرض أهمية كبيرة، بحيث يعتبر الوسيلة السياسية إضافة إلى دوره في خلق النقود ووساطة للتبادل التجاري، أداة استغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع، وتكمن أهميته فيما يلي:

- تلعب القروض دورًا هامًا في تمويل حاجة الصناعة والتجارة والخدمات فتستخدم في عمليات الإنتاج، التوزيع والاستهلاك؛

- وسيلة مناسبة لتحويل راس مال من شخص لآخر فهو وسيط للتبادل واستغلال أي وساطة إنتاجية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - شاعر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 20.

<sup>2</sup> - المادة رقم 112 من الأمر رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 18 أبريل 1990.

<sup>3</sup> - بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 109.

- المحافظة على قيمة رأس مال المقرض بالنسبة للبنك؛
- كما تعد القروض الممنوحة من قبل البنوك من العوامل الهامة لخلق الإئتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتبادل، كما أن منح القروض يمكن البنوك من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتقدمه؛<sup>1</sup>
- الحصول على فوائد للبنك نتيجة تحويل سيولة الزبائن (أصحاب العجز) مقابل إيداع ضمانات؛
- تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم على أساس العقود، الوعد والوفاء؛
- المساهمة في النمو والازدهار الاقتصادي للبلد؛
- تلعب دوراً كبيراً في اقتصاديات الدول المتقدمة، وتلعب دوراً هاماً في تنمية الدول النامية، كما يساهم في القضاء على البطالة لأنها تتيح فرص العمل.<sup>2</sup>

### III.2 أنواع القروض وتقنيات منحها

تعتبر القروض أكثر الاستثمارات استقطاباً من طرف البنوك التجارية نظراً للعائد الناتج عنها، إذ يمكن تصنيف هذه القروض حسب النشاط الاقتصادي الموجه له أو حسب المدة الزمنية التي يتميز بها القرض من خلال شروط الانفاق وكذا القروض من حيث حجم ونوع الضمانات التي يستوجبها هذا القرض.

#### III.2.1 أنواع القروض

تنقسم القروض هنا على عدة تصنيفات أهمها:

أ. **القرض حسب النشاط الاقتصادي:** إذ يندرج تحت هذا النوع ثلاثة تتمثل في:

- **القرض الاستثماري:** هو التسهيلات الممنوحة إلى المشاريع أو المؤسسات الإنتاجية، بغرض توفير متطلبات الاستثمار والإنتاج من عقارات وتجهيزات فنية وتقنية ومن هنا يتضح انه قرض طويل الاجل لأن إيراداته تستحق في الآجال الطويلة.
- **القرض التجاري:** يقصد به القرض الذي يمنح في شكل تسهيلات مصرفية للعملاء لعمليات التبادل التجاري المحلي والخارجي، كما يقدم هذا النوع إلى المشاريع الصناعية كما يمكن أن يكون على شكل آخر حيث تقوم المصارف بشراء السندات والأسهم المطروحة في السوق وبذلك تساهم في عملية التمويل وعادة ما يكون هذا القرض قصير الأجل.
- **القرض الاستهلاكي:** نعني به القرض الذي يحصل عليه الفرد من أجل انفاقهم الاستهلاكي، ك شراء السيارات وغيرها من السلع، حيث يمكن الحصول عليه بسهولة أو طبقاً لدخل الفرد لأنه يسدد على دفعات شهرية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - شاعر القزويني، مرجع سبق ذكره، ص 113.

<sup>2</sup> - إسماعيل أحمد منشاي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2002، ص 254.

<sup>3</sup> - ألوراتي إبراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية - العدد 31 (2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 200، 201.

ب. القروض حسب الفترة الزمنية: وهي من أكثر الأنواع شهرة وتتمثل فيما يلي:

- **القروض الطويلة الأجل:** هذا النوع من القروض يكون في شكل سدين (قانوني) تصدره جهة وتلتزم بدفع مبلغ معين، مقابل اقراض قيمة السند المكتوب عليه، كما تلتزم بدفع الفوائد المنصوص عليها في السند.
- **القروض متوسطة الأجل:** يمكن الحصول على مثل هذه القروض من المصارف التجارية والمؤسسات المالية مقابل شهادات دين، أو كمبيالات، وأحيانا بضمان شخص ثالث مقابل بعض الأصول الثابتة أو المنقولة.<sup>1</sup>

وبالتالي فإن القروض طويلة الأجل والمتوسطة هي القروض التي تزيد آجال استحقاقها عن سنة واحدة وقد تصل إلى عشرين سنة ويمنح هذا النوع من القروض لتمويل الأنشطة الرأسمالية، وتنقسم فترات التمويل في هذا النوع إلى:

- **فترة الاستخدام:** هنا يقوم العامل بإستخدام مبلغ القرض في الانفاق على بناء مشروع وشراء التجهيزات اللازمة بالإضافة إلى تجارب التشغيل الأولي ومصاريف الافتتاح.
- **فترة السماح:** الفترة التي يتم خلالها الإنتاج السلع وتسويقها ثم تحصيل ثمنها أي هي تلك الفترة التي تغطي دورة واحدة من دورات رأس المال العامل.
- **فترة السداد:** بعد تحقيق المقترض لعائد مناسب يكفي سداد إلتزاماته، تأتي هذه المرحلة وعادة ما يتم السداد على أقساط دورية تحدد حسب السياسة الإئتمانية المتبعة.<sup>2</sup>

• **القروض قصيرة الأجل:** وهو القرض المصرفي الذي لا تزيد فترته الزمنية عن سنة واحدة، ويشغل هذا النوع كثيرا من العمليات التجارية والزراعية القصيرة الأمد، كما تمثل القروض قصيرة الأجل معظم قروض البنوك التجارية لأنها ذات عائد سريع ومخاطر أقل، ويمكن تصنيفها إلى مايلي:

- **القروض العامة:** سميت بالقروض العامة كونها موجهة لتمويل أصول متداولة إجمالية، ليست موجهة لتمويل أصل معين، وتسمى أيضا بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة وتتكون من:
  - تسهيلات الصندوق؛
  - السحب على المكشوف؛
  - قروض موسمية؛
  - قروض الربط.
- **القروض الخاصة:** تعتبر القروض الخاصة غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة، وإنما توجه لتمويل أصل معين من بين هذه الأصول وهناك ثلاثة أنواع من هذه القروض نذكر ما فيما يلي:
  - تسبيقات على البضائع؛
  - تسبيقات على الصفقات العمومية؛

<sup>1</sup> - هيثم صاحب عجام، علي حمد سعود، التمويل الدولي، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان لأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص 42.

<sup>2</sup> - أوراتي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 201.

▪ الخصم التجاري.

- **القروض بالإلتزام:** إن القروض بالإلتزام أو التوقيع لا تتجسد في إعطاء أموال حقيقية من طرف البنك إلى الزبون، وإنما تتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على الأموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقود بل يعطي الثقة فقط، ويكون مضطراً إلى إعطاء نقود إذا عجز الزبون عن الوفاء بالتزاماته عند تاريخ الاستحقاق، وفي هذا الشكل يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع للقروض وهي:<sup>1</sup>

▪ الضمان الاحتياطي؛

▪ الكفالة؛

▪ القبول.

ت. **القروض من حيث الضمان:** يعتبر الضمان الوسيلة الأكثر تأميناً من خطر عدم السداد، لأن البنك يتدخل بوعده وثقته عند عجز العميل عن التسديد، وينقسم هذه النوع إلى قسمين رئيسيين هما:

• **القروض بدون ضمانات (غير مضمونة على المكشوف):** وهي تلك القروض التي يمنحها البنك للمنشأة دون أن تقدم الأخيرة ضمانات عينية، وهذا لا يعني بأن القرض غير مضمون بالمطلق بل أن الضمانة الأساسية تتعلق بثقة البنك بالعميل وحسن تعامله المالي ونادراً ما يستخدم هذا النوع من القروض.

• **القروض بضمانات:** معظم القروض الممنوحة تكون مضمونة وتعرف باسم "ضمانات تكميلية" لأنها تطلب تكملت عنصر الثقة، ويعتبر هذا النوع الأكثر رواجاً في الميدان المصرفي ويأخذ عدة أشكال:<sup>2</sup>

**قروض بضمان بضائع:** مثل السيارات، الأجهزة الإلكترونية، الأخشاب... إلخ، ويشترط في البضائع سهولة التسويق وعدم قابليتها للتلف وغيرها من الشروط الأساسية حتى يضمن البنك حقه؛

**قروض بضمان أوراق مالية:** تقبل الأوراق كضمان أصلي أو ضمان إضافي، وتتميز بقلّة مرونتها نسبياً ويشترط أن تكون هذه الأوراق مدرجة في البورصة؛

**قروض بضمان رهن عقاري:** يمكن أن تقبل المصارف التجارية العقارات كرهن، إضافي في القروض، حيث يقدم العميل عقاراً كضمان فإذا تخلف العميل عن السداد أصبح العقار تحت تصرف البنك.

**قروض بضمان المحلات التجارية والصناعية:** المحل التجاري أو المصنع قرصاً حيازياً كونه مالا منقولاً، غير أنه يمكن رهن المحل رهناً تجارياً حتى لا تتعطل التجارة، وهذا ما تقوم به البنوك التجارية، وتصبح سلطة البنك رسمية على المحل أو المصنع إذ لم يدفع العميل ما عليه.<sup>3</sup>

ث. **القروض حسب شروط عقد القرض:** وأهم شروط القرض يمكن ذكرها في النقاط التالية:

• **حجم القرض ونوعه (نقدي أو عيني، وقيمته في السوق يوم عقد الاتفاق)؛**

<sup>1</sup> - أوراتي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 201، 202.

<sup>2</sup> - طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010 ص 44، 45.

<sup>3</sup> - أوراتي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 202، 203.

- كيفية منح القرض (دفعة واحدة أو على شكل دفعات أقساط)؛
- أوجه صرف القرض (لأغراض استهلاكية، تجارية..)؛
- سعر الفائدة السنوية (فائدة بسيطة أو مركبة)؛
- فترة تسديد القرض نهائياً (دفعة واحدة أو على أقساط)؛
- فترة السماح أو الإمهال (الاعفاء من الدفع) وهي الفترة التي لا تسدد فيها الأقساط؛
- غرامات تأخير تسديد الأقساط؛
- التوجيه والإشراف على ظرف القرض؛
- ضمانات القرض؛
- إمكانية تعديل شروط القرض (إعادة جدولة القرض).<sup>1</sup>

### 2.2.III تقنيات منح القروض

إذ تتم عملية منح القرض عبر عدة خطوات نذكرها فيما يلي:

- أ. **خطوات منح القرض:** يمر القرض بعدة خطوات قبل منحه بداية من دراسة ملف الطلب، ثم إبلاغ العميل بالقرار (القبول أو الرفض) والتعاقد إلى غاية تحصيل القرض وإسترداد الأموال، وفي إطار السياسات والأهداف وأوليات البنك تتم الخطوات التالية:
  - **البحث عن القرض وجذب العملاء:** حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القروض لتسويقه.
  - **تقديم طلبات الاقتراض:** وتقدم وفق نماذج معدة لهذا الغرض ويجب أن تكون صالحة لإدخالها في الحاسوب الآلي لتكوين بنك المعلومات.
  - **الفرز والتصوير المبدئي:** تبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية المقبولة منها والمستوفات للبيانات اللازمة، حيث يطلب استكمال المستندات، وبعد ذلك تبدأ عملية التحليل الائتماني وأجواء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة المتبعة.
  - **التقييم:** ويتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقرير عن المنافع والتكاليف وفقاً لمعايير التقييم المعترف بها من طرف إدارة البنك، والذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري.<sup>2</sup>
  - **التفاوض:** تعتمد هذه الخطوة على البدائل المختلفة الممكنة للتفاوض عليها لمقابلة احتياجات العميل وظروفه واحتياجات البنك وظروفه كذلك، ويتناول التفاوض عادة حجم القرض ومدته وترتيبات خدمة العميل (القرض)، فالبديل هي محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس "أنا أكسب وأنت تكسب" وليس على أساس "أنا أكسب وأنت تخسر".

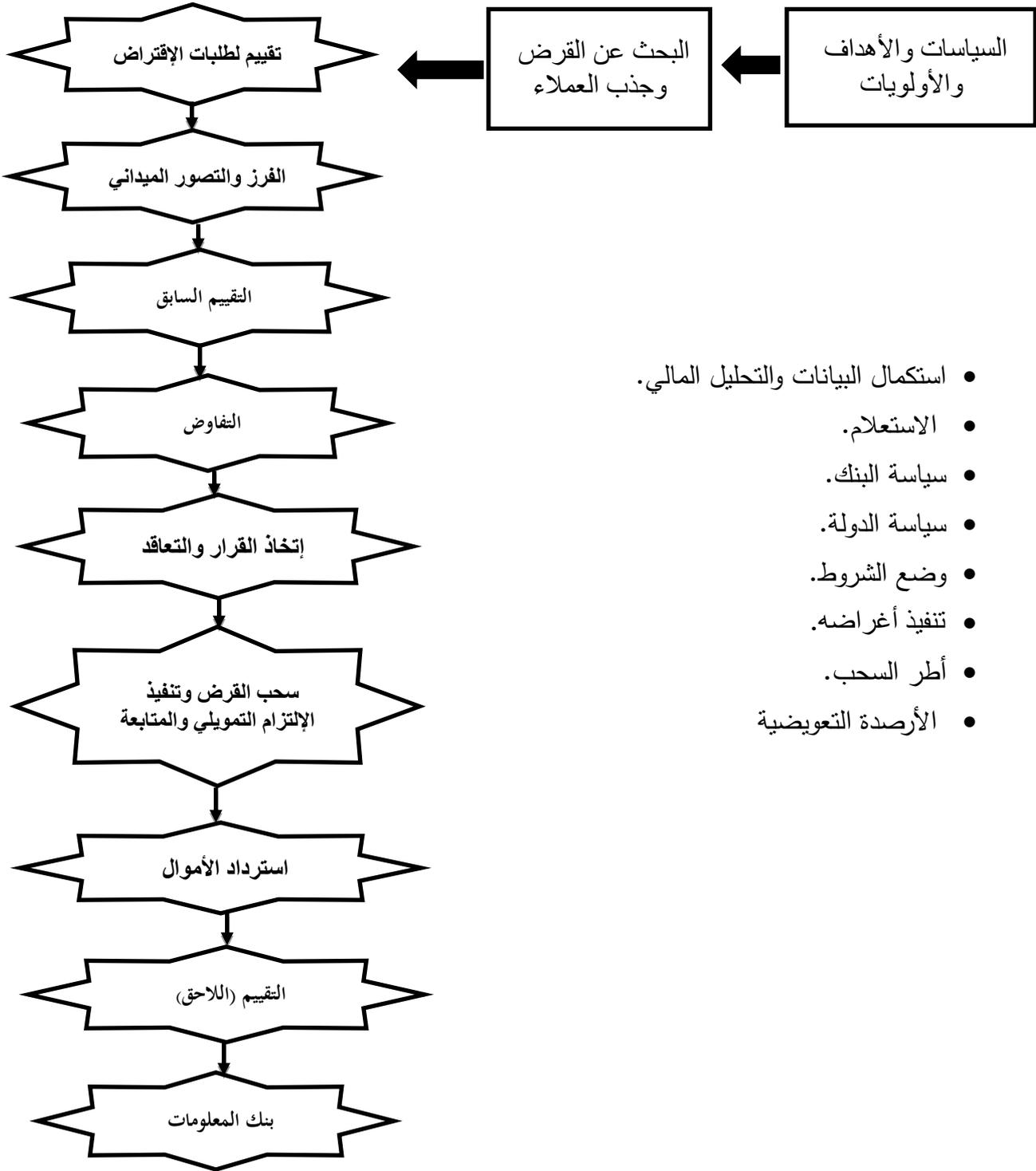
<sup>1</sup> - هيثم صاحب عجام، علي محمد مسعود، مرجع سبق ذكره، 2014، ص 56، 57.

<sup>2</sup> - عبد المطالب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 134.

- اتخاذ القرار والتعاقد: بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة، حيث يكون المستشار القانوني جاهزاً بالعقد للتوقيع.
- سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة: وهنا يقوم العميل بسحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم ذلك بمتابعة القرض وضمان إلتزام العميل بالشروط الموضوعية، ويجب على البنك أن يضم نظام للمتابعة الدورية للقرض.
- استرداد الأموال (سداد القرض أو تحصيله): ويتم تحصيل القرض أي استرداد أموال البنك عند تاريخ استحقاق الأصل أو الأقساط بمعنى انقضاء المدة المحددة للقرض.
- بنك المعلومات: من الواجب ادخال كل المعلومات السابقة الذكر في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الجانب الآلي لاستخدامها في رسم السياسات المستقبلية ووضع الأهداف والأوليات، والشكل التالي يوضح باختصار الخطوات التي تتبع في منح القرض.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - عبد المطالب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 134-136.

الشكل رقم (03): الخطوات التي تتبع في منح القرض



- استكمال البيانات والتحليل المالي.
- الاستعلام.
- سياسة البنك.
- سياسة الدولة.
- وضع الشروط.
- تنفيذ أغراضه.
- أطر السحب.
- الأرصدة التعويضية

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعي للنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص

ب. تركيب ودراسة ملف القرض: يجب على كل طالب للقرض أن يتضمن ملفه كل الوثائق والمعلومات الضرورية حتى يتسنى للبنك أخذ نظرة عن هذا الأخير، فرغم تقديم ضمانات ودراسة تعكس قدرته على الوفاء بالتزاماته أي مقدرته على الدفع إلا أنه يجب أن يقوم بدراسة دقيقة لهذا الملف.

• الشروط العامة لمنح القرض: وتتمثل فيما يلي:

✓ المستفيد من القرض؛

✓ موضوع القرض؛

✓ مدة القرض؛

✓ تسديد القرض؛

✓ تكاليف القرض؛

✓ الضمانات.

• الوثائق اللازمة في ملف القرض: يتضمن العناصر التالية:

✓ الطلب الشكلي للقرض؛

✓ الوثائق القانونية والإدارية؛

✓ الملفات الاقتصادية والمالية؛

✓ الملفات التقنية.<sup>1</sup>

### III.3 العلاقة بين نسبة السيولة ومعدلات الإقراض

تعرف السيولة على أنها سرعة تدفق الأموال وسرعة تحويل الموجودات إلى نقد بسعر مناسب. ومن خلال ما تم دراسة والمعلومات المقدمة توصلنا إلى أن هناك علاقة عكسية قوية بين نسب السيولة ومعدلات الإقراض، حيث كلما زادت نسبة السيولة زادت قوة العلاقة العكسية بما يعني انخفاض في معدلات الإقراض وهذا مؤشر جيد، والعكس بالعكس إذا انخفضت نسبة السيولة ضعفت العلاقة العكسية وارتفاع في معدلات الإقراض.

<sup>1</sup> - محمد كمال خليل الحمراوي، إقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة العارف، الإسكندرية، مصر، طبعة ثانية، 2000، ص 99.

## IV. الدراسات السابقة

تطرقنا في هذا المبحث إلى التحدث عن الدراسات السابقة والمتخصصة في موضوع الدراسة الحالية، حيث يتم عرض الدراسات السابقة وبيان أهم النتائج المتحصل عليها، أما في المطلب الثاني فنبين أهمية الدراسة الحالية وبيان الاستفادة منها، أما في الأخير فنتناول أوجه الاختلاف وأوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وأهم النتائج المتوصل إليها.

### 1. IV استعراض الدراسات السابقة

قمنا في هذا المطلب إلى التطرق إلى أهم الدراسات السابقة والمشابهة للدراسة الحالية

أ. دراسة قريشي محمد الجموعي 2011 جاءت هذه الدراسة بعنوان "أهمية السيولة النقدية وأهمية القطاع المصرفي للإقتصاد" وهدفت هذه الدراسة إلى المساهمة في تشخيص وطرح إشكالية أزمة السيولة النقدية في الجزائر والأسئلة العملية التي يفترض الإجابة عنها، وقد تناولت الدراسة النقاط التالية: أهمية السيولة النقدية بالنسبة للبنك وبالنسبة للأفراد والمتعاملين الإقتصاديين وأهمية القطاع المصرفي بالنسبة للإقتصاد والمجتمع.

ب. دراسة بشير عمار 2016-2017، جاءت هذه الدراسة بعنوان "أثر مخاطر القروض على السيولة المالية للبنك، وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة الوضعية النقدية للبنك وحساب نسب السيولة والمعرفة الجيدة لخطر القرض ومعرفة كيف يؤثر على سيولة البنك، وقد اعتمد في هذه الدراسة على منهجين إثنين المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للوصول إلى النتائج التالية: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مخاطر القروض والسيولة.

ت. دراسة عابد لمين، زيتوني كمال، جاءت هذه الدراسة بعنوان " دور السوق النقدية في تمويل البنوك التجارية الجزائرية خلال 2016-2019"، تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه السوق النقدية في تمويل المؤسسات النقدية والخزينة العمومية، وكذا مدى مساهمة هذه السوق في النمو الإقتصادي عن طريق توفير السيولة اللازمة عن طريق التوفيق بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز من المتدخلين فيها.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي فيما يتعلق بالجانب النظري، والمنهج الوصفي التحليلي في الجزء التطبيقي الخاص بالسوق النقدية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من بداية 2016 إلى مارس 2019.

ث. دراسة محمد نواف عابد وإياد زملط 2019، جاءت هذه الدراسة بعنوان "أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف والمدرجة في بورصة فلسطين"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مؤشرات السيولة النقدية المصرفية، ومؤشرات الربحية على مؤشرات القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، (2010-2017)، وتحديد أي المؤشرات الأكثر تأثيرا واعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي التحليلي لإختبارات القروض، وقد أظهرت النتائج وجود أكثر مؤشرات الربحية على المؤشرات الأداء السوقية باستثناء معدل دوران السهم، وعدم وجود أثر لمؤشرات السيولة النقدية على مؤشرات الأداء السوقية، باستثناء نسبة احتاطي النقدي.

ج. دراسة خالد بوشارب، فاتح نقوي 2020، جاءت هذه الدراسة بعنوان "سياسات الإصلاح المصرفي وإجراءات منح القروض البنكية في الجزائر" والهدف من هذه الدراسة هو إعطاء مفهوم واسع حول القروض البنكية وعملية سيرها داخل البنك من جهة، ومدى فعالية القروض الموجهة للإستثمار والإستغلال من جهة أخرى، بالإضافة إلى تسليط الضوء على كل ما يحيط بعملية الإقراض من أخطاء وضمانات وكيفية سيرها ومحاولة الوصول إلى تطوير منهجي يضمن سلامة إدارة موارد البنك الجزائري ويسترشد بها متخذي القرارات ومنفذو في دراسة طلبات القرض، في ظل أوضاع تسودها المناقشة وعدم الاستقرار.

ح. دراسة أدبوب سارة، قصاب سعديّة، 2020، جاءت هذه الدراسة بعنوان "إشكالية التوفيق بين السيولة والربحية في إطار فائض السيولة في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2001-2015"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مشكلة السيولة الزائدة في البنوك التجارية الجزائرية والحاجة إلى توظيف هذا الفائض في الاستثمارات مع مراعاة التوفيق بين السيولة والربحية لتحقيق أقصى ربح ضمن المخاطر المقبولة والحفاظ على السيولة الكافية، والفرق بين مجموع الودائع في المصارف الجزائرية والقروض التي تمنحها شكل مشكلة لا بد من حلها بسبب أن هذه الإختلافات تعكس الانتقادات التي لا تجلب للمصرف قيمة مضافة ومربحة.

**Abdourahmane Sarr, Tonny Iybek 2006, "Measuring Liquidity in Financial Markets".**

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم المؤشرات التي يمكن استخدامها لتوضيح وتحليل تطورات السيولة في الأسواق المالية. تشمل الإجراءات فروق سعر العرض والطلب، ونسب الدوران، ومقاييس تأثير السعر. إنهم يقيسون جوانب مختلفة من سيولة السوق، وهي ضيق (التكاليف)، والفورية، والعمق والإتساع والمرونة/ يتم تطبيق هذه التدابير في أسواق العملات الأجنبية والأموال وأسواق رأس المال المختارة لتوضيح فائدها التشغيلية، يجب النظر في عدد من التدابير لأنه لا يوجد مقياس واحد صحيح نظريا ومقبول عالميا لتحديد درجة السيولة في السوق لأن العوامل والخصائص الخاصة بالسوق يجب أن تؤخذ في الإعتبار.

**Patrick Bolton, Xavier Freixas, Leonardo Gambacorta, Paolo Emilio Mistrulli, 2016, "Relationship and transaction lending in a crisis get access arrow ."**

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الاختلاف بين إقراض العلاقات وإقراض المعاملات على مدار دورة الأعمال، حيث قاموا بتجميع نموذج تجمع فيه بنوك العلاقات معلومات عن مقترضيها، مما يسمح لهم بتقديم قروض للشركات المربحة أثناء الأزمة. نظرا للخدمات التي تقدمها، فإن تكاليف تشغيل مصارف المعاملات. في النموذج حيث تتنافس بنوك العلاقات مع بنوك المعاملات، وتتمثل النتيجة الرئيسية في أن بنوك العلاقات ترفض انتشارا أعلى للوساطة في الأوقات العادية، ولكنها تقدم الإقراض المستمر بشروط أكثر ملاءمة من بنوك المعاملات للشركات المربحة في أزمة باستخدام معلومات سجل الإئتمان التفصيلية للبنوك الإيطالية قبل وبعد التخلف عن السداد، يمكن دراسة كيفية استجابة العلاقات والمعاملات البنوك للأزمة واختبار

النظريات الحالية للعلاقات المصرفية، يؤكد التحليل التجريبي للتنبؤ الأساسي للنموذج بأن بنوك العلاقة فرضت انتشارا أعلى قبل الأزمة، وقدمت أكثر ملاءمة وشروط الإقراض المستمر استجابة للأزمة، وعانت من حالات تخلف أقل عن السداد، مما يؤكد الميزة الإعلامية لعلاقة بانكين.

#### 2.IV. بيان الاستفادة من الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة المنطلق الأول الذي فتح آفاق بحثنا وهو الركيزة المعتمد عليها لبناء البحث العلمي، وقد اعتمدنا عليها وعلى النتائج المتحصل عليها لتبيان الآليات المنهجية المناسبة الواجب إتباعها، حيث أخذنا من الدراسة الأولى لديخ فارس أهمية السوق النقدي الدور الذي يلعبه في تأمين السيولة للبنوك في الجزائر، أما في الدراسة الثانية لبشير عمار فقد تبينت العلاقة بين نسب السيولة ومعدلات الإقراض بالإضافة إلى معرفة مدى تأثير مخاطر القروض على نسب السيولة وهو الأمر الذي مكنا من تكوين خلفية نظرية عن موضوع بحثنا.

#### 3.IV. اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي تبين من خلالها أن هناك نقاط تشابه ونقاط اختلاف بموضوع الدراسة:

إتفاق البعض من الدراسات السابقة وموضوع هذه الدراسة في الدور الذي يلعبه السوق النقدي في الجزائر وتوضيح مفاهيم السوق والسيولة والعوامل المؤثرة عليها والعلاقة بينها وبين معدلات الإقراض واتباع كل الدراسات السابقة منهج الوصفي التحليلي.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنه لم يتطرق لها سابقا، بالإضافة أنه لم يتم إجراء دراسات توضح العلاقة بين السيولة في السوق النقدي ومعدلات الإقراض.

ومن خلال الدراسات السابقة يتواصل هذه البحث في الإتجاه ذاته أي تحديد وتوضيح العلاقة بين السيولة في السوق النقدي ومعدلات الإقراض في الجزائر خلال الفترة 2008-2021 والتي ستكون لنا استفادة من دراسة تحليلية لهذا الموضوع.

### خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل فقد حاولنا التطرق إلى الأدبيات النظرية والتطبيقية حول العلاقة بين السيولة

النقدية والقروض في السوق النقدي بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة حيث قمنا في المبحث الأول بعرض السوق النقدي وأهم الأسس النظرية له وأما في المبحث الثاني فنتناول أهم محددات السيولة النقدية في السوق النقدي لنأتي في المبحث الثالث إلى التطرق للعلاقة بين السيولة النقدية والقروض ومدى تأثيرهما على البعض.

وخلصنا أن السيولة النقدية تأثر بالدرجة الأولى على معدلات القروض وأن هناك علاقة عكسية تربط بين نسبة السيولة ومعدلات الإقراض.

**الفصل الثاني: تقييم نسبة  
السيولة ومعدلات الإقراض**

**خلال الفترة**

**2021-2008**

**تمهيد:**

بعد دراسة الجانب النظري في هذه الدراسة سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة الحالة التطبيقية للوصول إلى الهدف المرجو بإعتبار أن الجزائر قد شهدت خلال فترة الدراسة وضعين مختلفين أوله ارتفاع نسبة السيولة نتيجة إرتفاع وإستقرار أسعار المحروقات وتراكم الأصول الأجنبية، أما الوضع الثاني فتمثل في إنخفاض نسب السيولة نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار البترول وتراجع الاحتياطات الأجنبية ولجوء بنك الجزائر إلى أداة التمويل غير تقليدي الذي لم يدم تأثيره طويلا.

وفي هذا الفصل قمنا بتحليل الوضعية النقدية خلال الفترة 2008-2021 وذلك بتقسيم هذا الفصل

إلى ثلاث مباحث.

**I.** منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة.

**II.** عرض وتحليل النتائج.

**III.** مناقشة الفرضيات على ضوء النتائج.

## I. منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة

في هذا الجزء سنتطرق إلى عينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات بالإضافة إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية والتي تعطي قيمة علمية للبحث ومن خلالها يتسنى لنا إثبات أو نفي الفرضيات واستنتاج النتائج في نهاية البحث.

### 1.I. مجتمع وعينة الدراسة

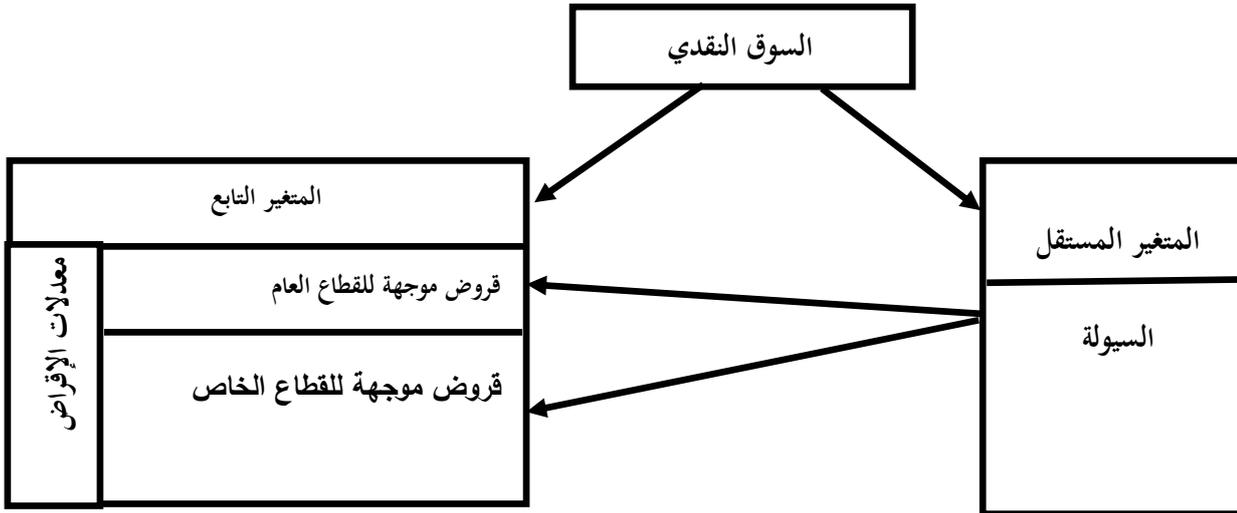
يعتبر مجتمع الدراسة أهم ركيزة لإجراء الدراسة التطبيقية، من خلال جمع المعلومات اللازمة لقياس ومعرفة النتائج وقد تم الإعتماد على البيانات الخاصة بالسيولة ومعدلات القروض للفترة الممتدة من 2008-2021 وقد تم تجميع هذه البيانات بطريقة سنوية وقد اخترنا هذه الفترة تزامنا مع التقلبات التي شهدها الاقتصاد الوطني والذي كان له أثر على كل من السيولة والقروض داخل السوق النقدي.

### 2.I. نموذج الدراسة

تعد المتغيرات جميعها الركائز الأساسية في البحث العلمي، فهي محور المعلومات الواردة، وفي دراستنا هذه قد اعتمدنا على متغيرين هما المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث تمثل المتغير المستقل في السيولة  $X$ ، أما المتغير التابع فهو معدلات الإقراض، حيث اعتمدنا على مؤشر القروض الموجهة للاقتصاد الوطني  $Y$ .

وهذا ما يوضحه الشكل التالي حيث يعرض نموذج الدراسة:

الشكل رقم (04): العلاقة بين متغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق.

يمكن إعطاء تعاريف إجرائية لمتغيرات الدراسة:

- **السيولة:** وهي التي تمثل عنصر الأمان والحماية للبنك وتعني مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها؛
- **معدلات الإقراض:** وهي قيمة ونسبة القروض الموجهة والممنوحة لخدمة الاقتصاد الوطني؛

- قروض موجهة للقطاع العام: وهي تلك القروض الموجهة والممنوحة لصالح المؤسسات العمومية؛
- قروض موجهة للقطاع الخاص: وهي القروض الممنوحة للمؤسسات الخاصة.

### 3.I. أدوات الدراسة

تم الإعتماد في هذه الدراسة على مصادر مختلفة منها مصادر أولية ومصادر ثانوية فيما يخص الجانب النظري اعتمدنا على المصادر الثانوية الكتب، المجالات، الدراسات السابقة، أما فيما يخص الجانب التطبيقي، فقد اعتمدنا على مختلف التقارير السنوية للوضع النقدية والنشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لإستخراج البيانات الخاصة بنمو السيولة وتطور معدلات الإقراض، وتم حساب معامل الارتباط بالإعتماد على قيم السيولة ومعدلات الإقراض، وفق المعادلة التالية:

$$r_p = \frac{n \sum xy - (\sum x)(\sum y)}{\sqrt{[(n \sum x^2 - (\sum x^2))(n \sum y^2 - (\sum y^2))]}}$$

حيث:

rp :معامل الارتباط.

xi : قيم السيولة.

yi : قيم معدلات الإقراض.

n : عدد السنوات.

ومنه عند حساب معامل الارتباط يمكن تسجيل الحالات التالية:

$$-1 < r_p < 1$$

rp < 0 علاقة عكسية.

rp > 0 علاقة طردية.

أما البرنامج المستخدمة في معالجة البيانات فقد تم الاستعانة ببرنامج Word، Excel بالإضافة إلى الرسومات البيانية.

## II. عرض و تحليل النتائج

يتناول هذا المبحث الدراسة الإحصائية لمتغيرين المستقلين خلال الفترة الممتدة من 2008 إلى 2021.

### II.1. تحليل بيانات السيولة

بعد الاعتماد على القوائم المالية لبنك الجزائر، تم التوصل إلى النتائج التالية الموضحة في الجدول التالي خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2008 جوان 2021.

الجدول (01): نتائج السيولة المعتمدة في الدراسة

الوحدة: مليار. دج

السيولة	السنة
2845	2008
2448	2009
2549.71	2010
2845.11	2011
2876.3	2012
2692.99	2013
2730.9	2014
1832.6	2015
820.9	2016
1380.6	2017
1557.6	2018
1100.8	2019
632.3	2020
551.3	*جوان 2021

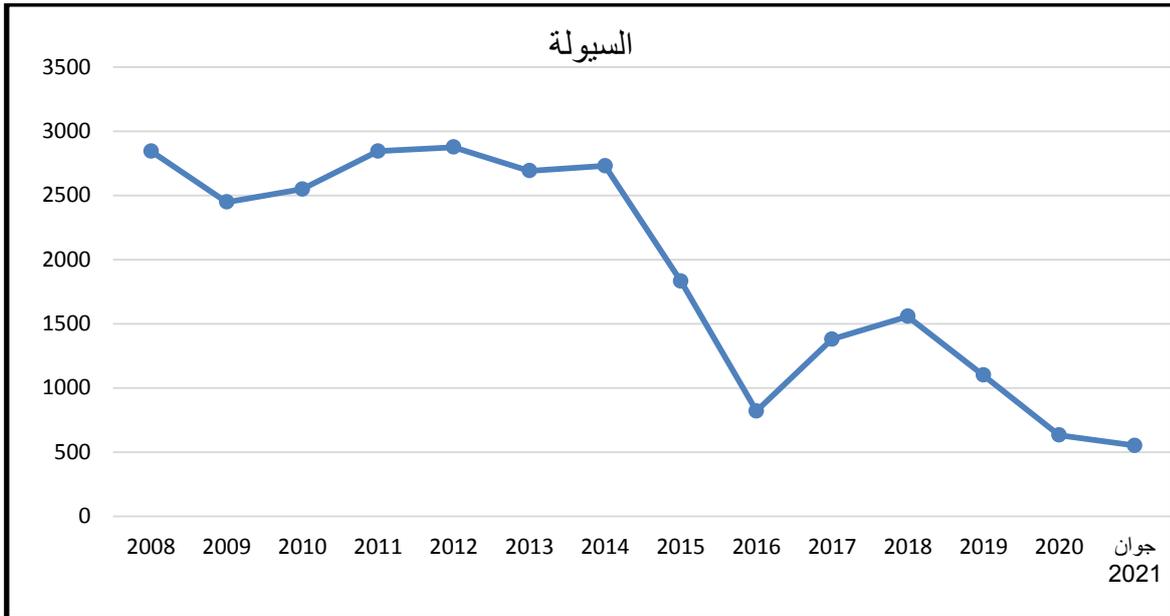
المصدر: - من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2008-2018.
- التوجهات النقدي والمالية لبنك الجزائر، 2017.
- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2019-2021.

بالإعتماد على الجدول رقم 01 والشكل رقم 05 نلاحظ وجود تباين في السيولة المصرفية ما بين الفترة الممتدة 2008 و 2021

• **المرحلة 2008-2014:** عرفت انتعاشا كبيرا لتصل إلى 2876.3 مليار دج نتيجة نجاعة السياسة النقدية المتبعة وزيادة متواصلة في العرض النقدي ونمو عائدات القروض الممنوحة، بالإضافة إلى تطور هيكل عمل المصارف وزيادة الودائع الملتقطة وتحديث أنظمة الدفع وعمليات الرقابة الكفئ وبالتالي صلابة الجهاز المصرفي خاصة فيما يتعلق بالمردودية والملاءة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار البترول.

الشكل رقم (05): السيولة المصرفية خلال الفترة الممتدة 2008- جوان 2021



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 01.

• **المرحلة 2014-2021:** شهدت هذه المرحلة انخفاضا كبيرا حيث سجلت أقل قيمة سنة 2016 بـ 820.9 مليار دج وكان ذلك نتيجة إنهيار أسعار البترول والذي سجل أدنى سعر له مما أدى إلى انخفاض كبير في عائدات صادراته ما سبب تراجعاً كبيراً في السيولة في وضع يوحى بكل جوانبه بتبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات، وقد سجلت سنة 2017 عجزاً أكثر في السيولة وقد أدى استمرار وجود هذا العجز إلى وجود اختلالات على الاقتصاد الوطني ككل، الأمر الذي أدى بينك الجزائر إلى التدخل في السوق النقدي لإعادة تمويل البنوك عن طريق عمليات السوق المفتوحة والتي سمحت بضح السيولة، وقد بلغ حجم التمويل غير التقليدي للخرينة العمومية من طرف بنك الجزائر 4005 مليار دج خلال سنة 2018 وقد أدى هذا إلى احتواء الانخفاض القوي في السيولة المصرفية والحفاظ عليها.

## II.2. تحليل بيانات الإقراض

سنقوم في هذا المطلب بإظهار النتائج المتحصل عليها، حيث سنقوم بعرض نسب القروض حسب مؤشر القروض الموجهة للاقتصاد الوطني وذلك حسب صنفين هما صنف القطاع وصنف فترات النضج.

### II.2.1. حسب القطاع: وفيه قطاعين عام وقطاع خاص.

الجدول رقم (02): توزيع نسب القروض الموجهة للاقتصاد الوطني حسب القطاع

الوحدة: مليار دج

المجموع	%	قطاع خاص	%	قطاع عام	قطاعات
					السنوات
2614.1	54.02	1411.9	45.98	1202.2	2008
3085.1	51.87	1599.2	48.13	1484.9	2009
3266.7	55.27	1805.3	44.73	1461.4	2010
3724.7	53.23	1982.5	46.77	1742.3	2011
4285.6	52.9	2244.9	47.61	2040.7	2012
5154.5	52.78	2720.9	47.22	2434.3	2013
6502.9	47.98	3120.0	52.02	3382.9	2014
7275.6	49.3	3586.6	50.70	3688.9	2015
7907.8	50.02	3955.0	49.98	3952.8	2016
8877.9	51.44	4566.1	48.56	4311.8	2017
9974.1	50.43	5029.9	49.57	4944.2	2018
10855.8	48.10	5219.9	51.90	5635.9	2019
11186.2	48.20	5394.1	51.80	5792.1	2020
11235.8	49.34	5543.2	50.66	5692.6	*جوان 2021

المصدر: من إعداد الطالبيين بالإعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2008-2018.

- التوجهات النقدي والمالية لبنك الجزائر، 2017.

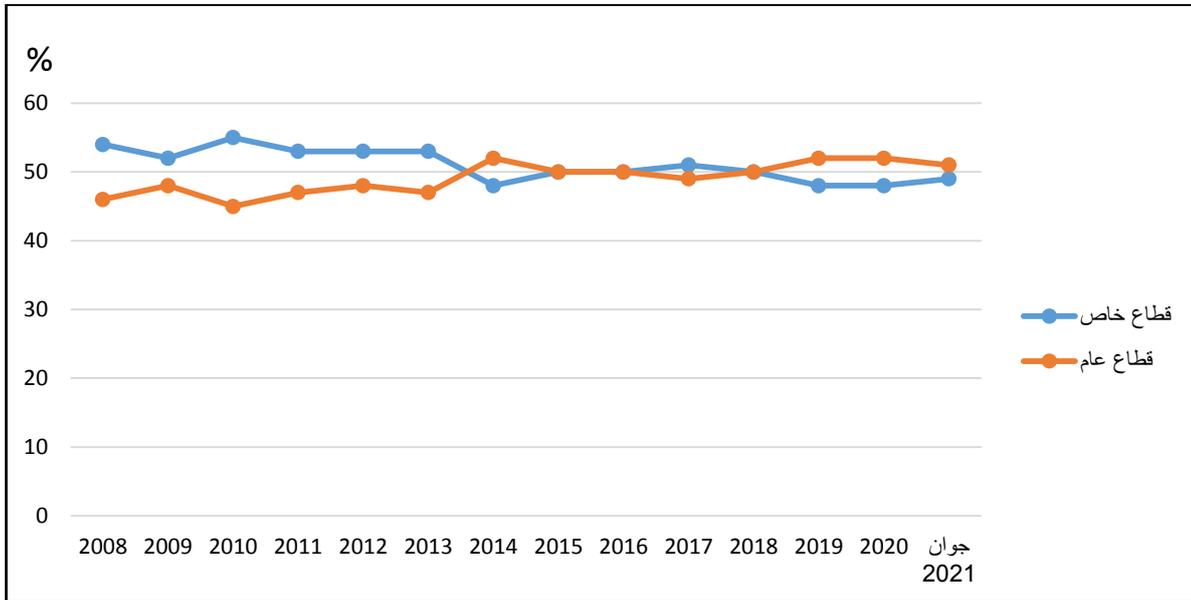
- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2019-2021.

-Tendances Mone'taires et Financières Au 2008

.2009,2010,2011,2012,2013,2014,2015,2016,2017 ,2018,2019,2020,2021.

بالإعتماد على الجدول رقم 02 والشكل رقم 06 نلاحظ وجود تباين في القروض الموجهة للإقتصاد الوطني ما بين الفترة الممتدة من 2008 إلى 2021 حيث نلاحظ إنتعاش كبير ومتواصل على مدار السنوات ليصل في منتصف سنة 2021 إلى 11235.8 مليار دج مقابل 2614.1 مليار دج سنة 2008 وقد كان ذلك نتيجة السياسة النقدية المتبعة والزيادة المتواصلة في المعروض النقدي بالإضافة إلى التطور المستمر في هياكل عمل الجهاز المصرفي حيث سجل إرتفاع وزيادة في عدد المصارف وعدد الوكالات لتصل في نهاية سنة 2018، 20 مصرف و 08 مؤسسات مالية بمجموع 1151 وكالة للقطاع العام و 373 وكالة للقطاع الخاص.

الشكل رقم (06): توزيع القروض الموجهة للإقتصاد الوطني حسب القطاع



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على جدول توزيع القروض حسب القطاع.

أما المؤسسات المالية فقد بلغ عدد وكالاتها 95 وكالة مقابل 26 مصرف ومؤسسة مالية معتمدة بمجموع 1057 وكالة للقطاع العام و 244 وكالة للقطاع الخاص، وبالإضافة إلى الودائع الملتقطة والتي كانت سنة 2008، 5161.8 مليار دج لتصل في نهاية 2018 إلى 10922.7 مليار دج ليواصل القطاع العام هيمنته على الحصة الأكبر ومناقسة القطاع الخاص وذلك راجع إلى دعم الدولة والسياسات المتبعة بالإضافة إلى ضعف الثقة في القطاع الخاص.

## 2.2.II حسب فترات النضج

وقد قام بنك الجزائر بتصنيف القروض حسب هذا الصنف إلى نوعين قروض قصيرة الأجل وحدها وقروض متوسطة وطويلة الأجل معا.

الجدول رقم (03): نسب توزيع القروض الموجهة للإقتصاد الوطني حسب فترات النضج

الوحدة: مليار دج

المجموع	%	قروض متوسطة وطويلة الأجل	%	قروض قصيرة الأجل	قطاعات سنوات
2614.1	54.52	1424.7	45.48	1189.1	2008
3085.1	57.20	1764.6	42.80	1320.5	2009
3266.7	59.87	1955.7	40.13	1311.0	2010
3724.7	63.41	2361.7	36.59	1363.0	2011
4285.6	68.23	2924.0	31.77	1361.6	2012
5154.5	72.39	3731.1	27.61	1423.4	2013
6502.9	75.26	4894.2	24.74	1608.7	2014
7275.6	76.49	5564.9	23.51	1710.6	2015
7907.8	75.8	5993.6	24.20	1914.2	2016
8877.9	74.12	6579.9	25.88	2298.0	2017
9974.1	73.06	7287.0	26.94	2687.1	2018
10855.8	72.26	7844.7	27.74	3011.1	2019
11186.2	71.31	7976.5	28.69	3209.7	2020
11235.8	69.75	8086.7	30.25	3149.1	*جوان 2021

المصدر: - من إعداد الطالبين بالإعتماد على:

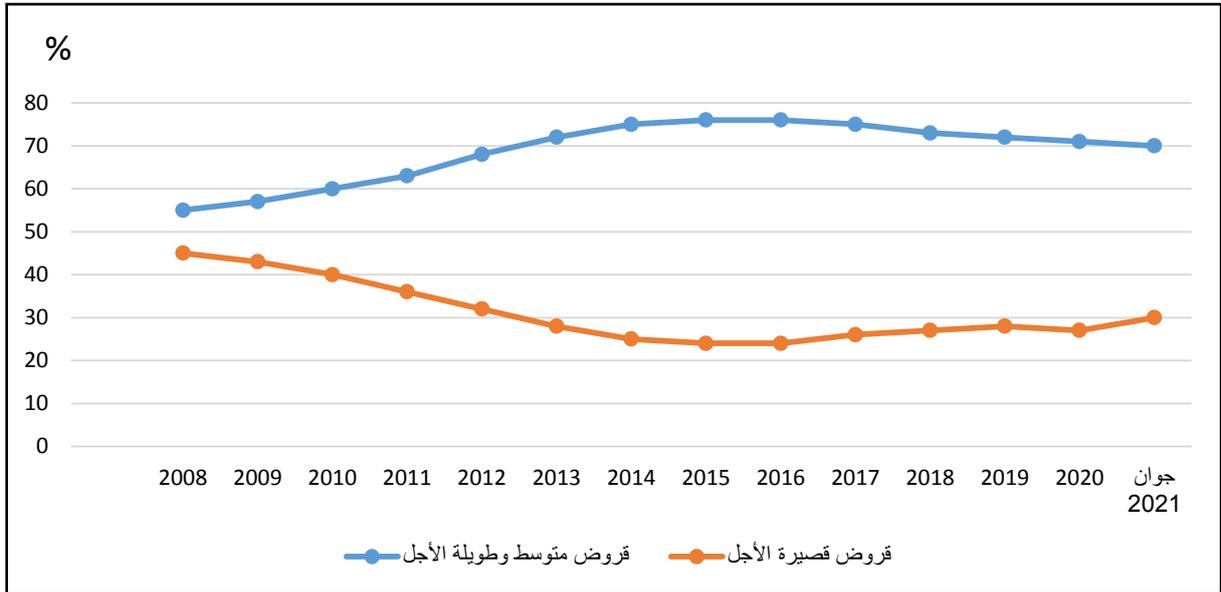
- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2008-2018.

- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2019-2021.

-Tendances Mone'taires et Financières Au 2008-2021.

من خلال الجدول رقم 03 والشكل 07 نلاحظ وجود تباين في القروض الموجهة للإقتصاد الوطني حسب فترات النضج ما بين الفترة 2008-2021 حيث عرفت القروض بشكل عام إرتفاعا طيلة الفترة حيث تضاعفت بأكثر من 4 مرات إذ انتقلت من 2614.1 مليار دج سنة 2008 إلى 11594.4 مليار دج منتصف سنة 2021 مع هيمنة القروض المتوسطة وطويلة الأجل على حساب القروض قصيرة الأجل.

الشكل رقم (07): توزيع نسب القروض الموجهة للإقتصاد الوطني حسب فترات النضج



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول توزيع القروض حسب فترات النضج.

وذلك راجع للسياسة المتبعة والتي ركزت على دعم ورفع عجلة التنمية من خلال منح تسهيلات في عملية منح القروض الموجهة للمشاريع الاستثمارية بالإضافة إلى القروض الموجهة لتمويل السلع المعمرة لفائدة الأسر وقد كان ذلك على حساب القروض القصيرة الأجل والتي كانت موجهة في الغالب للإستهلاك الشخصي.

**3.II. تحليل العلاقة بين المتغيرين**

في هذا العنصر سنقوم بتحليل البيانات وحساب معدل النمو لكل من السيولة والقروض مع عرض معدلاتهما معا خلال الفترة الممتدة من 2008-2021.

الجدول رقم (04): نسب السيولة وحجم القروض ومعدلات النمو

الوحدة: مليار دج.

معدل نمو القروض	معدل نمو السيولة	حجم القروض	السيولة	معطيات السنوات
/	/	2614.1	2845	2008
0.18	-0.13	3085.1	2448	2009
0.05	0.04	3266.7	2549.71	2010
0.14	0.11	3724.7	2845.11	2011
0.15	0.010	4285.6	2876.3	2012
0.20	-0.06	5154.5	2692.99	2013
0.26	0.11	6502.9	2730.9	2014
0.11	-0.32	7275.6	1832.6	2015
0.08	-0.55	7907.8	820.6	2016
0.26	0.682	8877.9	1380.6	2017
0.12	0.12	9974.1	1557.6	2018
0.08	-0.29	10855.8	1100.8	2019
0.03	-0.42	11186.2	632.3	2020
0.004	0.12	11235.8	551.3	* جوان 2021

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على :

- التقارير السنوية لبنك الجزائر 2008-2018.

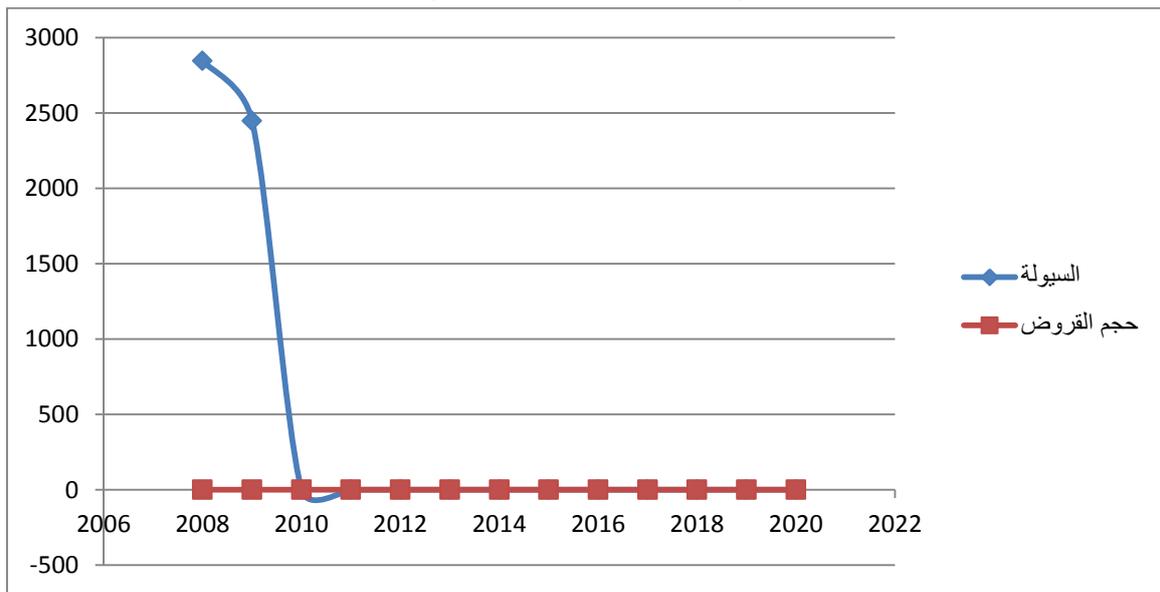
- النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر 2019-2021.

من خلال تقارير بنك الجزائر والمؤشرات المتعلقة بالسيولة المصرفية والقروض الموجهة للاقتصاد الوطني والمعطاة في الجدول رقم 04.

نجد أن القروض في حالة ارتفاع دائم بالإعتماد على معدل النمو وذلك بنسب متفاوتة خلال الفترة (2008-2021) على عكس السيولة والتي شهدت تذبذبا واضحا الأمر الذي أدى إلى تقسيم فترة الدراسة إلى مرحلتين:

• **المرحلة الأولى (2008-2014):** سجلت هذه المرحلة حسب الجدول رقم 04 والمنحنى البياني في الأسفل ارتفاع مستمر في القروض الموجهة للاقتصاد الوطني حيث كان 2614.1 مليار دج سنة 2008 لتصل إلى 6502.9 مليار دج سنة 2014 بمعدل نمو 20% على غرار سنة 2008 الذي كان 18% والذي كان نتيجة أسباب عديدة منها ارتفاع أسعار المحروقات بإعتبار أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي وارتفاع نسب السيولة لدى البنوك وعمل هذه الأخيرة على تحسين وتخصيص الموارد المالية في الاقتصاد الوطني وقيام بنك الجزائر بتحديث نظام الرقابة الشهرية للمصارف والمؤسسات المالية وإزدياد عدد الوكالات والفروع بالإضافة إلى الإفتتاح على عالم الرقمنة الذي ساعد على نشر ثقافة القروض والتعريف بها أكثر، والاهتمام بتمويل المشاريع الاستثمارية وتوسع المجموع النقدي  $M_2$  كما شهدت السيولة المصرفية فائض قدره 2730.9 دج مليار دج نهاية 2014 حيث كانت 26141 مليار دج سنة 2008 لتسجل معدل نمو 14% سنة 2014 والذي كان سنة 2008 18% نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات بـ 20.4% لتبلغ 66.3% من إجمالي إيرادات الميزانية مقارنة بـ 14.6% لسنة 2008 والارتفاع العام لودائع البنوك سنة 2010 التي سجلت ارتفاع بـ 12.5% بالإضافة إلى الارتفاع في نسب الاحتياطي من العملة الصعبة وتطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي وزيادة الانفاق الحكومي.

الشكل رقم 08: نسب السيولة وحجم القروض



المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على جدول نسب السيولة وحجم القروض ومعدلات النمو.

• **المرحلة الثانية (2015-2021):** عرفت هذه المرحلة أيضا في ارتفاع نسب القروض الموجهة للاقتصاد الوطني ولكن ليس بالقدر الذي عرفته المرحلة الأولى حيث سُجل معدل النمو سن 2015 11% فقط لينخفض إلى 0.4% منتصف سنة 2021، وذلك نتيجة انخفاض نسب السيولة الذي سُجلت في هذه الفترة، حيث وصلت السيولة سنة 2016 إلى 820.6 مليار دج بمعدل نمو 5.5% وبالرغم من التدخل الذي كان من طرف بنك الجزائر من خلال التمويل غير تقليدي في 2018 والذي من خلالها على ضخ السيولة في السوق النقدي بمقدار 4005 مليار دج بالإضافة إل التراجع الكبير في الاحتياطات الأجنبية الرسمية وقد كان السبب الرئيسي لهذا العجز ولهذه الصدمة التي تلقاها الاقتصاد الوطني هو الانخفاض الشديد في أسعار البترول ونتيجة لهذه الأوضاع عملت السلطة النقدية سنة 2020 إلى تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار الأمريكي بغية توفير موارد مالية جديدة لسد العجز الحاصل والابتعاد عن خيار الاستدانة الخارجية، إلا أن الانخفاض مستمر في معدلات النمو كل من السيولة والقروض.

**- تحليل معامل الارتباط:**

نقوم في هذا الأخير بتحديد معامل الارتباط الذي يبين لنا العلاقة التي تجمع متغيرات الدراسة إذا كانت قوية أو ضعيفة خلال الفترة الممتدة من 2008-2020.

**جدول رقم (05): معامل الارتباط خلال الفترة 2008-2020.**

معامل الارتباط	معدلات الإقراض
السيولة	87-%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر للسنوات 2008-2020.

- النشرات الثلاثية لسنتي 2019-2020.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن معامل الارتباط بلغ قيمة 87%، وهذا دلالة على وجود علاقة عكسية قوية تربط المتغيرين، أي أن التمويلات الممنوحة لدى الاقتصاد الوطني تعتمد كليا على السيولة الموجودة لدى البنك، أي ان الوساطة المالية تلعب دورا في عملية التمويل بالنظر لقوة العلاقة العكسية 87% كل هذا دلالة على أن الاقتصاد الوطني لا يعاني من مصيدة السيولة واعتماد الاقتصاد في الجزائر على الوساطة المالية كونه داخل ضمن اقتصاديات الإستدانة في ظل ضعف السوق المالي.

**• تحليل معامل الارتباط القطاع العام والخاص:**

يتناول هذا الجزء تحليل معامل الارتباط للقطاع العام والخاص ورؤية أي قطاع يهيمن على الحصة الأكبر من معدلات الإقراض والعلاقة التي تجمعهما.

الجدول رقم (07): معامل الارتباط للقطاع

معامل الارتباط	معدلات الإقراض للقطاع الخاص
معدلات السيولة	87%-

الجدول رقم (06): معامل الارتباط للقطاع العام  
الخاص

معامل الارتباط	معدلات الإقراض للقطاع العام
معدلات السيولة	87%-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد:

- على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2008-2018  
-النشرات الإحصائية الثلاثية لسنتي 2019-2020.

من خلال الجدولين رقم 06-07 نلاحظ أن معامل الارتباط لكلا القطاعين (الخاص، العام) متساوي 87% أي أن التمويل في نفس الإتجاه وعدم هيمنة أي قطاع على حساب الآخر، وهذا يدل على أن بنك الجزائر لا يراعي أهمية نوع القطاع بالإضافة إلى عدم الاهتمام الكبير بالقطاع الخاص وتمويل المشاريع الضخمة والاستثمارات على حساب القطاع الآخر، كونه ضمن اقتصاد الاستدانة بالإضافة إلى ضعف السوق المالي وبالنظر لقوة العلاقة العكسية للقطاعين 87%- دلالة على الإعتماد الكلي للسيولة المتوفرة لدى البنك أي وجود وساطة مالية كبيرة.

### III. مناقشة الفرضيات على ضوء النتائج

بعد تحليل النتائج والنسب المتحصل عليها والتي سجلت في السوق النقدي، سنقوم بمناقشة الفرضيات المطروحة في المقدمة والتي كانت منطلق لهذه الدراسة.

■ **الفرضية الأولى:** والتي مفادها يتم إدارة السيولة من خلال مجموعة من النسب التي تتأثر بعدة عوامل.

■ بالإعتماد على نتائج ونسب التي سجلت والمبنية في الجدول رقم 01 فإن السيولة قد شهدت عدة تقلبات نتيجة العوامل إقتصادية إذ عرفت المرحلة الممتدة من 2008 إلى 2014 إرتفاع هاماً وفوائض ملحوظة والتي كانت سببها ومصدرها عائدات البترول والفائض المسجل في الإحتياطات الأجنبية حيث سجلت السيولة فائض قدر بـ 2845 مليار دج سنة 2008 ليصل إلى 2730.9 مليار دج سنة 2014، أما بعد إنهيار أسعار نهاية سنة 2014 بصورة غير مسبوقه والتي سببت صدمة كبيرة للإقتصاد الوطني كونه يعاني من التبعية لقطاع المحروقات أي إقتصاد ريعي الأمر الذي أدى إلى سقوط حر في نسب السيولة لتصل إلى 820.9 مليار دج سنة 2016 مما استدعى اللجوء إلى وسيلة من وسائل السياسة النقدية لتمويل العجز الحاصل وقد تمثلت هذه الوسيلة في التمويل غير تقليدي والتي قام على إثرها بنك الجزائر في أواخر سنة 2017 بضخ السيولة في السوق النقدي بواقع 2185 مليار دج، كل هذه التقلبات الحاصلة والتي أثرت على السيولة في السوق النقدي تثبت لنا صحة الفرضية المبنية.

■ **الفرضية الثانية:** حققت الجزائر معدلات نمو مقبولة في القروض بالرغم من تقلبات أسعار المحروقات. بناء على المعطيات ومعدلات النمو المسجلة في الجدول رقم 04 ومعدلات الإقراض المبنية في الشكل رقم 06 فإن القروض شهدت إرتفاع خلال الفترة الممتدة من 2008 جوان 2021 حيث سجلت 2614.5 مليار دج بنسبة لتصل إلى 1123.8 مليار دج منتصف سنة 2021 بالرغم من الإنخفاض المفاجئ في أسعار المحروقات نهاية سنة 2014 والذي أدى إلى إنخفاض نسب السيولة حيث حقق معدل نمو 26% سنة 2014 مقارنة بسنة 2008 وكذلك سنة 2017 سجل معدل نمو 26% مقابل 8% سنة 2016 حيث يمكن القول بأن معدلات القروض حققت نمو معتبر ولا بأس به وعليه فإننا نقبل الفرضية المطروحة.

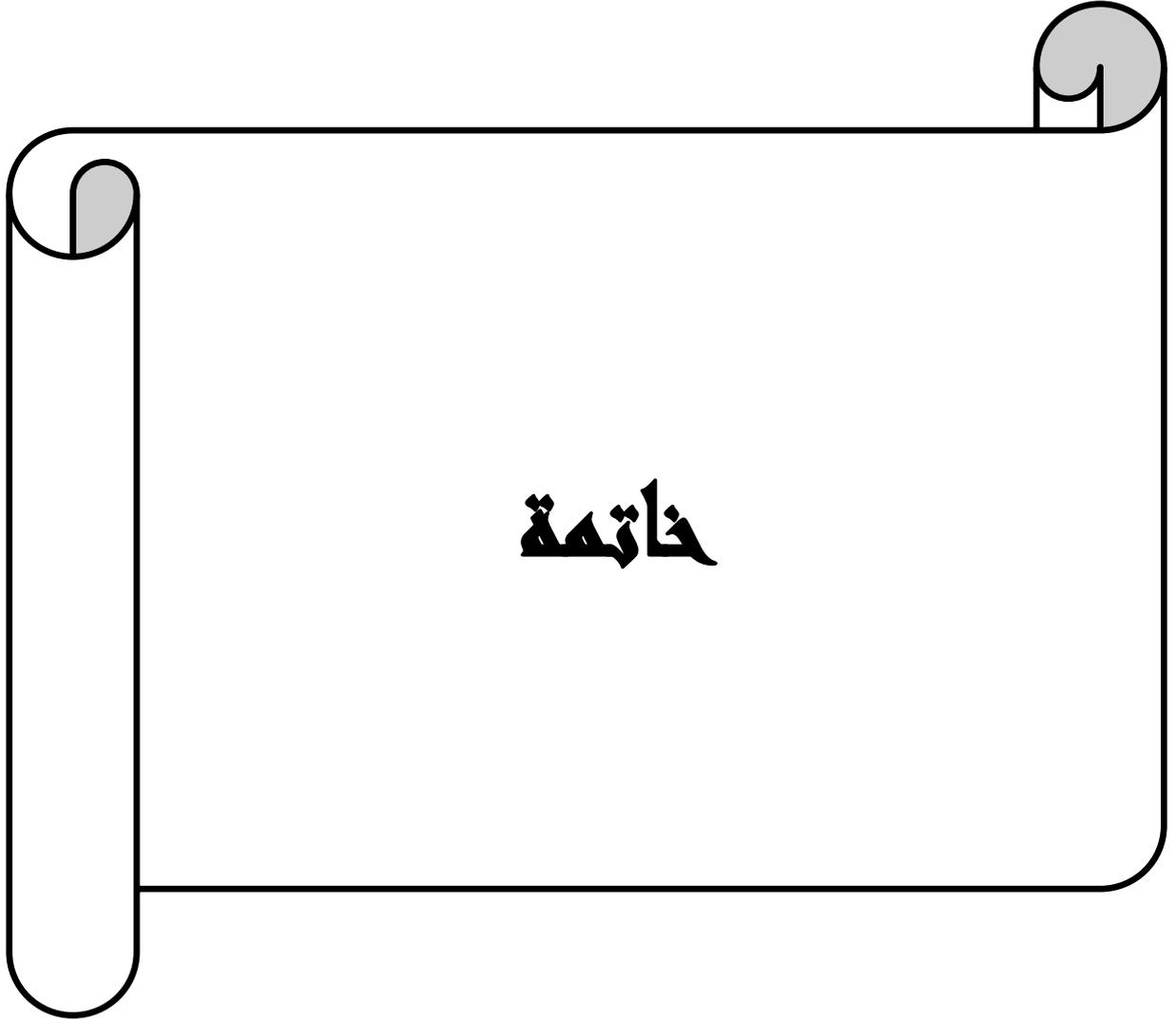
■ **الفرضية الثالثة:** توجه بنك الجزائر إلى تمويل القطاع الخاص على حساب القطاع العام من خلال المعطيات السابقة والمسجلة في الجداول رقم 02، 04، 06، 07، فإننا نسجل معدلات إقراض متقاربة لكل من القطاعين العام والخاص، حيث سجلت سنة 2018 4944 مليار دج للقطاع العام مقابل 5029 مليار دج للقطاع الخاص وبالنظر لمعامل الإرتباط المتساوي 87%- فإننا نرفض هذه الفرضية، إذ أن بنك الجزائر عمل على تمويل نسبة متساوي للقطاعين كون الإقتصاد الوطني إقتصاد إستدانة.

■ **الفرضية الرابعة:** التي مفادها وجود علاقة طردية تجمع كل من نسب السيولة ومعدلات الإقراض الممنوح للقطاع بالإعتماد على المعطيات الواردة والمدرجة في الجداول رقم 01، 02، 03، 04، 05 فإننا

نسجل تباين في نسبة السيولة ومعدلات الإقراض بالإضافة إلى تسجيل معامل الارتباط سلبي 87-%، حيث سجلت خلال المرحلة الأولى من الدراسة 2008-2014 فائض في السيولة صاحبه تزايد في معدلات الإقراض، أما المرحلة الثانية من الدراسة والممتدة من 2015-2021 فقد عرفت عجز في السيولة الذي كان نتيجة إنهيار أسعار البترول والذي أثر بالدرجة الأولى على الاقتصاد الوطني كونه إقتصاد ريعي، حيث وصلت نسب السيولة إلى 820.6 مليار دج سنة 2016 ليقابلها تزايد في معدلات الإقراض والتي وصلت إلى 7907.8 مليار دج سنة 2016 وبمعدل نمو 26% سنة 2017، ومما سبق ذكره وبالنظر إلى معامل الارتباط السلبي فإننا ننفي صحة الفرضية ونتوصل إلى وجود علاقة عكسية قوية تربط بين المتغيرين.

**خلاصة الفصل:**

في هذا الفصل حاولنا الإجابة عن فرضيات الدراسة من خلال القيام بتحليل وتفسير النتائج المتوصل إليها وذلك بحساب نسب السيولة ومعدلات الإقراض وحساب معدلات النمو لكل من المتغيرين بالإضافة إلى حساب معامل الارتباط بغية الوصول إلى نوع العلاقة بينهما. لنتوصل في الأخير إلى وجود علاقة عكسية قوية تربط كل من نسب السيولة ومعدلات الإقراض في السوق النقدي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2008-2021.



خاتمة

نظرا للأهمية التي تتطوي عليها كل من السيولة والقروض في السوق النقدي فقد أوكلت مهمة إدارتهما داخله لبنك الجزائر، بغية الحفاظ على حسن تسيير السياسة النقدية والاستقرار الإقتصادي.

ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة داخل السوق النقدي والتي تخدم الإقتصاد الوطني فإن بنك الجزائر يتدخل عند تسجيل الأوضاع الإقتصادية غير المتوقعة منها فائض السيولة والعجز ومدى تأثيرهما على المتغيرات الإقتصادية الأخرى، وهذا ما شهدته الدراسة على مرحلتين زمنيتين، فقد سجلت خلال المرحلة الأولى من الدراسة (2008-2014) تذبذب في السيولة في السوق النقدي، حيث سجلت سنة 2019 إرتقاعا في معدل نمو السيولة 04% مقارنة بالسنة 2008 التي سجلت 13% كل هذا نتيجة إرتفاع أسعار البترول والتراكم في الإحتياطات الأجنبية، وعدم توظيف الفوائض المنتجة قبلها في المتغير الثاني، إنخفاض معدلات نمو الإقراض سنة 2009 5% مقارنة بالسنة 2008 التي سجلت 18%، وقد عرفت المرحلة الثانية (2015-2021) أيضا تباين بين معدلات نمو السيولة ومعدلات نمو الإقراض حيث سجلت عجزا في نسب السيولة وإنخفاض معدلات نموها قبلها إرتفاع متزايد في معدلات الإقراض، حيث سجلت سنة 2019 معدل نمو في السيولة 29% قبلها معدل نمو مرتفع نسبيا في الإقراض 8% وقد جاء هذا العجز للإنخفاض المفاجئ للأسعار البترول والتبعية المستمرة لهذا القطاع، مع عدم البحث عن مصادر دخل جديدة مما أدى بينك الجزائر إلى التدخل في السوق النقدي عبر أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في التمويل غير التقليدي نهاية سنة 2017، والتي من خلالها إستطاع ضخ السيولة بمقدار 4005 مليار دج إضافة إلى إستخدام إجراءات أخرى منها تعليق أدوات السياسة النقدية المستعملة في المرحلة الأولى، وخفض تسعيرة الودائع المعلقة مما جعل البنوك التجارية على طرح فوائضها من الموارد في السوق النقدي أي زيادة معدلات الإقراض.

مما سبق ذكره يتسنى لنا القول بأن هناك علاقة عكسية قوية حسب معامل الارتباط 87- % تجمع كل من نسب السيولة ومعدلات الإقراض وهذا ما سجلته معدلات نمو المتغيرين ومعامل الارتباط.

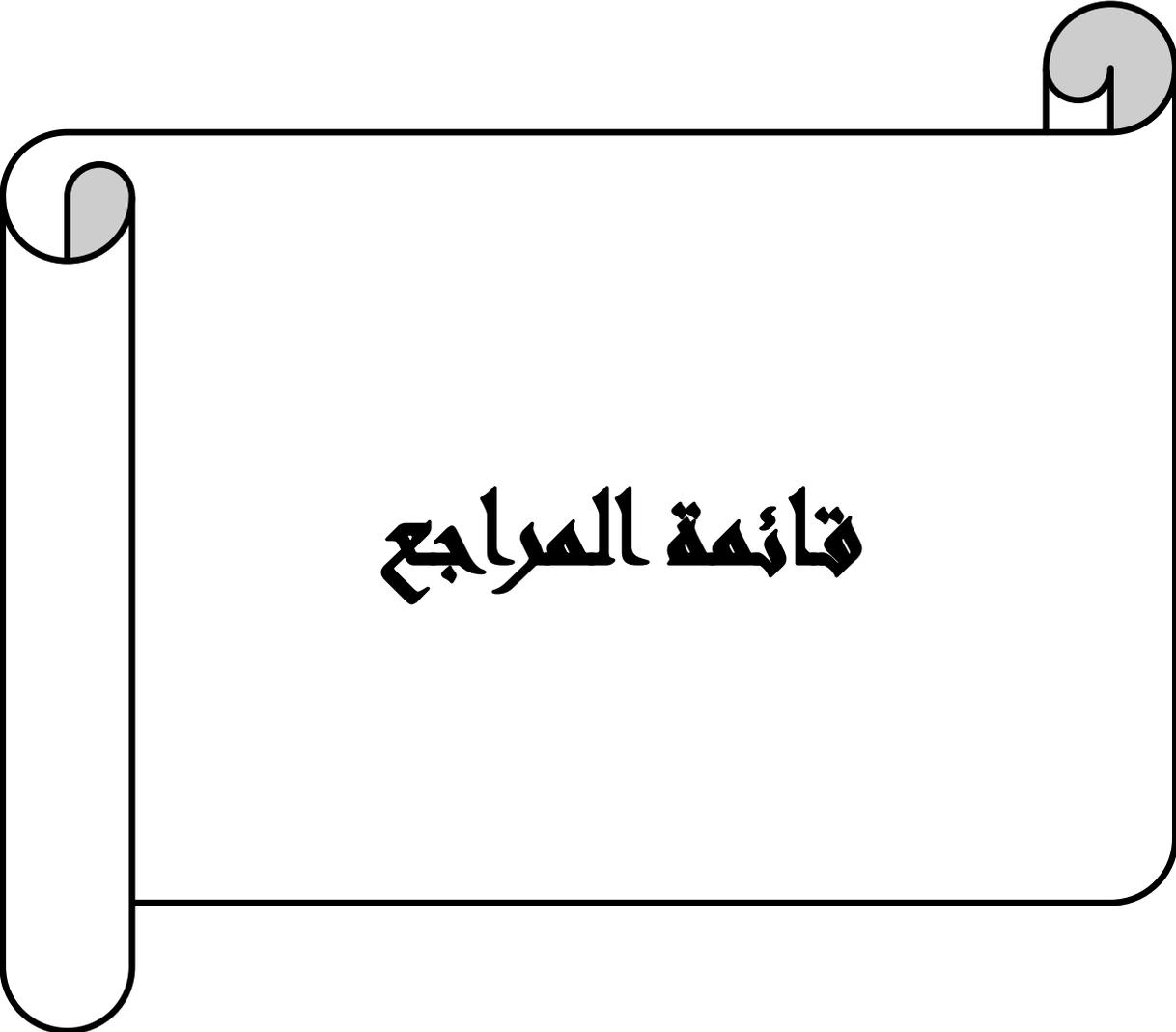
وعلى إثر ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة عكسية تجمع كل من نسب السيولة ومعدلات الإقراض في السوق النقدي الجزائري؛
- ✓ الدور الكبير الذي تلعبه الوساطة المالية في السوق المالي الجزائري؛
- ✓ عدم وقوع الإقتصاد الجزائري في مصيدة السيولة كونه إقتصاد إستدانة؛
- ✓ ضعف السوق المالي والنقدي في الجزائر وضعف أدوات السياسة النقدية؛
- ✓ تمويلات بنك الجزائر ذو إتجاهيين للقطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء 87- % وعدم هيمنة قطاع على آخر؛
- ✓ ضعف البنية التحتية للإقتصاد الوطني وضعف القطاع المصرفي وعدم مواكبته للتطور؛
- ✓ التبعية الكلية لقطاع المحروقات وعدم التنويع في الصادرات أي الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي؛
- ✓ إقتصاد الجزائر إقتصاد إستدانة.

## الإقتراحات:

بناء على النتائج السابقة ارتأينا وضع مجموعة من الإقتراحات والتوصيات أهمها:

- ✓ العمل على تعزيز مبدأ الشفافية والإفصاح المالي في نشر المعلومات والبيانات لتوفير الثقة والمصداقية؛
- ✓ توظيف الفوائض من السيولة في الإستثمارات المنتجة والناجحة والتي تهدف إلى الزيادة في الإنتاج الحقيقي؛
- ✓ التأكيد على مراجعة استعمالات أدوات السياسة النقدية القائمة حالياً وإدخال أدوات جديدة تتصف بالمرونة ويمكن العمل بها في السوق النقدي والتي تزيد من فعاليته؛
- ✓ تطوير المؤشرات المالية والنقدية والتي يمكن أن تعكس حقيقة الأوضاع المالية للقطاع المصرفي والسوق النقدي؛
- ✓ مواكبة المستجدات التقنية الحديثة للعمل المصرفي والمالي والإستفادة منها في المجالات المختلفة؛
- ✓ التخلص من التبعية لقطاع المحروقات والعمل على إيجاد بدائل وحلول أخرى.



# قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

أ. الكتب:

1. إسماعيل أحمد منشاوي، عبد النعيم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، 2002.
2. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
3. درديد كامل آل تسييب، الأسواق المالية والنقدية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
4. رضا صاحب أبو أحمد، إدارة المصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2002.
5. زيادة رمضان، محفوظ جودة، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
6. سامر جلدة، "البنوك التجارية والتسويق المصرفي"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
7. سوزان سمير ذيب، إدارة الإئتمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
8. السيد متولي عبد القادر، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
9. شاكرا القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
10. طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
11. عبد العفار حنيفي، عبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار الجامعيين، مصر، 2004/2003.
12. عبد الغفار حفي، رسمة فرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.
13. عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعي للنشر والتوزيع، مص، 2000.
14. محمد كمال خليل الحمراوي، إقتصاديات الإئتمان المصرفي، منشأة العارف، الإسكندرية، مصر، طبعة ثانية، 2000.

15. محمود يونس وآخرون، اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مطابع الأوفسيت، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.
16. مضر نوار العاني، حركة السيولة النقدية في المصارف، دار النقائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2016.
17. هيثم صاحب عجام، علي حمد سعود، التمويل الدولي، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان لأردن، الطبعة الأولى، 2014.

### ب. المذكرات والرسائل

1. سمير هريان، صيغ وأساليب التمويل بالمشاركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير علوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015/2014.
2. ليازيدي نبيلة، تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2005.
3. ناجية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، غير منشورة، تخصص نقود ومالي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير، 2014/2013.
4. هاش الصفار، أثر السيولة النقدية على ربحية المصارف الإسلامي، مشروع تخرج لنيل شهادة لباكالوريوس، كلية إدارة أعمال، قسم المؤسسات المالية والمصرفية، الجامعة السورية الخاصة، 2016-2015.

### ج. المجلات والأبحاث

1. ألوراتي إبراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية -دراسات اقتصادية- العدد 31 (2)، جامعة زيان عاشور بالجلفة.
2. أنس عبد القادر قاسم وآخرون، الوساطة المالية في التمويل المباشر وغير المباشر ودورها في النظام المالي، مجلة الرشد للتمويل الإسلامي، الرقم 01، العدد 01، يناير، 2021.
3. بقاش وليد، بن دادة عمر، حاجة المؤسسة الاقتصادية إلى التمويل في ظل التمايز بين مصادر التمويل التقليدية والإسلامية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 04، العدد 01، 2019.
4. رشيد بوكساني، نسيم أوكيل، قراءة في تطورات أدوات السياسة النقدية للدول المغاربية خلال سنة 2017، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، العدد الرابع، 2019.

5. السعدي رجال، سامي فؤاد براك، التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2017.

د. المطبوعات

1. دردرة نصيرة، سبل تفعيل السوق النقدي في الجزائر، مطبوعة، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس.

هـ. القوانين والمراسيم والأوامر

1. المادة رقم 112 من الأمر رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان 1410 الموافق لـ 14 أبريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16 الصادر في 18 أبريل 1990.
2. المادة رقم 06، المادة 10، المادة 11، من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003 يتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، الصادر بتاريخ 28 جمادى الثانية 1424 هـ الموافق لـ 27 غشت سنة 2003.